

كلمة التصير

يتزامن صدور هذا العدد مع عيد الفداء وموسم الحج والذي يعتبر شعيرة إسلامية يجتمع فيها المسلمين في صعيد واحد يؤدون المناسك ويدعون الله عز وجل أن يغفر الذنوب، ونسأل الله العليّ القدير أن يعيد هذه المناسبة العظيمة على السودان الحبيب وعلى الأمة الإسلامية بالسلام والخير والبركات وتوحيد الصف، وأيضاً يصدر هذا العدد والبلاد تُبشر بإنتاج وفير لمحاصيل العروة الصيفية نتيجة لهطول الأمطار بمعدلات كبيرة، نتمنى أن يتحقق زيادة الإنتاج وأن يتم الحصاد على الوجه الأكمل، وأن يتم التسويق المحلي والخارجي بصورة تشجع المزارع على مواصلة الإنتاج والحصول على عائد مجزٍ بالعملات الأجنبية من قبل المصدرين للمساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي ومقابلة الطلب المحلي، ويتطلب ذلك تضافر الجهود من قبل المزارعين والجهات الأخرى ذات الصلة.

يتضمن هذا العدد بالإضافة إلى الأبواب الثابتة أربعة موضوعات، يتناول الأول الأزمات المالية وكيفية الاستعداد لها، ويناقش الثاني اتجاهات تدفق التمويل المصرفي في ظل البرنامج الثلاثي الاقتصادي، ويتطرق الثالث إلى استراتيجية ترقية الصادرات وإحلال الواردات بالإشارة إلى تجربة السودان، أما الموضوع الرابع فيستعرض دور وسائط التمويل الأصغر المجتمعية في السودان. هذا وتناشد هيئة التحرير القراء والباحثين برفدها بالموضوعات ذات الصلة بتخصص المجلة لتحقيق الأهداف المنشودة للإصدارة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصري

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الثالث والسبعون - سبتمبر 2014م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المدررون

هشام عبد الرحمن محمد علي
حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

الأزمات المالية وكيفية الاستعداد لها
عبد المحسن ميرغني عبد الله
الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي



مراشات وبدوث



مراشات وبدوث

11

اتجاهات تدفق التمويل المصرفي
في ظل البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي
بدر الدين حسين جبر الله - الإدارة العامة للأسواق المالية



مراشات وبدوث

18

استراتيجية ترقية الصادرات وإحلال الواردات
بالإشارة إلى تجربة السودان
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية



مراشات وبدوث

28

وسائط التمويل الأصغر المجتمعية في السودان
بروفيسور/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم
وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان المركزي



مراشات وبدوث

36

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محبوب الزبير
إدارة البحوث والتنمية



سياسات



نموات ومؤتمرات

40

تقرير عن فعاليات الملتقى الأول للمستثمرين الوطنيين
الحسين إسماعيل حسين بدري
إدارة السياسات

المصرفي

43

تقرير عن ورشة عمل دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود
في تعزيز الصادرات السودانية
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية



نموات ومؤتمرات



أضواء على

الأسواق المالية ودورها في تمويل التنمية
هشام عبد الرحمن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

46

50

عملة البتكوين Bitcoin
أحمد محمد عصام الدين
إدارة البحوث والتنمية



ماذا تعرف عن



أحداث اقتصادية

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

54

57

مؤشرات اقتصادية
حنان محمد الحسن
إدارة الإحصاء



مؤشرات اقتصادية

الأزمات المالية وكيفية الاستعداد لها



دراسات
وبحوث

مقدمة

يقوم التخطيط مقام الاستعداد المسبق لكل ما يتوقع الإنسان حدوثه، وإذا استعد الانسان بالتخطيط الجيد لحدوث أمر ما سوف تكون الآثار المترتبة لهذا الأمر آثاراً متوقعة وغير مفاجئة، وبالتالي يهدف التخطيط للأزمات بإعداد خطة طوارئ قد تحول الأزمة المالية إلى فرصة جيدة لإثبات قوة القطاع المالي في مواجهة الأزمات. لذلك اتجهت المصارف المركزية في السنوات الأخيرة إلى استحداث إدارة جديدة في هياكلها التنظيمية تهدف إلى وضع خطط للطوارئ وإلى ابتكار أدوات تحليلية للإنذار المبكر بحدوث الأزمات والاستعداد لها، وذلك بهدف التقليل من الخسائر الناجمة عنها إلى أدنى درجة ممكنة، وإلى تلافي انتقال الأزمة للقطاعات الأخرى، وبالتالي أصبحت إدارة الاستقرار المالي من الوسائل العملية لتجنب حدوث الأزمات المالية، وتقوم هذه الإدارات بتحليل واقع القطاع المالي بصورة كلية، وذلك لمعرفة جوانب الضعف التي من الممكن أن يتأثر بها القطاع المالي، حيث كان من أهم أسباب الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت في 2008م، الزيادة في أسعار العقارات بالولايات المتحدة الأمريكية امتدت هذه الأزمة في أسعار العقارات إلى القطاع المصرفي الذي يقوم بتقديم التمويل للقطاع العقاري، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع التمويل العقاري قد استهدف من قبل حكومة الولايات المتحدة وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا الدرس بأنه من الممكن أن تنتقل الأزمة من قطاع إلى آخر وتنتشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك لا بد من دراسة القطاع المالي بصورة كلية وهو ما تقوم به إدارات الاستقرار المالي في المصارف المركزية.

يتناول هذا المقال الأزمات المالية من حيث التعريف، الخصائص، الأنواع، وأهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمات وأيضاً يتضمن الوسائل التي يمكن تجنب الأزمات من خلالها وأهمها يتمثل في بناء كيان بالمصرف المركزي يقوم بالمهام سابقة الذكر ليجنب الدول الأزمات المالية من خلال النماذج الإحصائية التي تساعد على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، ومن المصارف التي أهتمت بهذا الجانب المصرف الاحتياطي الفدرالي والذي واجه أزمة الرهونات العقارية الأخيرة فكان أول المستفيدين من هذه الأزمة وأكثرهم تأثراً ولذا ركز هذا المقال على دراسة مكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي بالبنك الاحتياطي الفدرالي، للاستفادة من هذه التجربة الثرة ومحاولة تطبيقها في قسم الاستقرار المالي ببنك السودان المركزي والذي أنشئ منذ العام 2013، كذلك استعرض المقال تجربة السودان في التعامل مع الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد السوداني، بالإضافة للإجراءات التي



إعداد

عبد المحسن ميرغني عبد الله

الإدارة العامة

لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

تم اتباعها لتخفيف الآثار السالبة لانفصال جنوب السودان، واختتم المقال ببعض التوصيات تم اقتراحها لمعالجة التحديات والمشاكل التي تواجه الدول في الأزمات المالية.

تعريف الأزمة المالية:

تعني كلمة أزمة من الناحية اللغوية الشدة والتي غالباً ما يكون الحل فيها مستعصياً وصعباً⁽¹⁾، وتعني الأزمة الاقتصادية الاضطراب الشديد في تدبير الأمور المالية للدولة الأمر الذي يحتاج لمزيد من المجهودات لإزالة الآثار الناجمة عنها، وكذلك يمكن القول إنها اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)، أو هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول. وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي⁽²⁾.

تداعيات الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن تفسير التعريف سابق الذكر بصورة عملية وذلك من خلال سرد ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُلاحظ أن عملية تحويل الرهونات العقارية إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية لعبت دوراً كبيراً في ذلك حيث تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائع معقدة، وذلك دون فهم واضح لمستوى المخاطر التي تتحملها هذه المنتجات المالية، ثم تلى ذلك انتشار الأوراق المالية التي تساندها أصول من هذا النوع في معظم أنحاء العالم، وظلت هذه الابتكارات بعيدة عن الجهات الرقابية والتنظيمية، ولما تراجعت أسعار المساكن في الولايات المتحدة وتزايد التأخر عن السداد ظهرت اختلالات في سوق النقود أولاً، وذلك لأن المؤسسات والكيانات الاستثمارية تقوم بتسييل الأوراق المالية التي تساندها أصول، وتقوم المصارف التجارية بكفلها

أو تقديم التزامات كبيرة ومساندتها بالقروض، ورغم انهيار سوق الأوراق المالية التي تساندها أصول استمرت المصارف في إقراض الشركات والكيانات الاستثمارية وذلك للوفاء بالتزاماتها، غير أن الأوراق المالية لدى المصارف كانت مودعة خارج ميزانياتها حتى لا تحتاج لقدر كبير من الأموال للوفاء بمتطلباتها تجاه المصارف الأخرى، ومع تزايد صعوبة الإقراض في سوق ما بين المصارف زادت صعوبة دمج الأوراق المالية التي تساندها أصول في الميزانيات العمومية لهذه المصارف، وعندما أخفق أحد أكبر هذه المصارف الاستثمارية بالولايات المتحدة (Lehman Brothers) بالوفاء بالتزاماته وأعلن إفلاسه في سبتمبر 2008، سادت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية، وأدى ذلك إلى توقف تمويل سوق ما بين المصارف، الأمر الذي أدى إلى أن تقوم المصارف نفسها باختزان السيولة في حيازتها بل حاولت استرجاع الأموال عن طريق بيع القروض في سوق الأوراق المالية، غير أن الصعوبات في بيع هذه القروض أجبرت المصارف على أن تحتفظ بمزيد من القروض في دفاتها، وأدى ذلك بدوره إلى شح غير مسبوق في السيولة لم يكن موجوداً قبل توقف تمويل ما بين المصارف، سرعان ما انتشر إلى خارج الولايات المتحدة، فلم يستطع بنك (Northern Rock) في المملكة المتحدة بيع الرهونات الموجودة في دفاته مما دفعه إلى طلب تمويل طارئ من بنك إنجلترا⁽³⁾، وهكذا انتقلت الأزمة المالية إلى أوروبا ومن ثم إلى كل الدول التي تتعامل مع الدول الأوروبية وبالتالي أصبحت الأزمة عالمية ولم تقتصر ظلها على الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

خصائص الاقتصاد الذي يُواجه بالأزمات المالية

من التعريف السابق يتضح لنا أن الأزمات المالية يمكن تحدث في الاقتصادات التي تتميز بالخصائص التالية:

1/ فقدان الأصول لقيمتها السوقية وتعرضها لنقصان يؤدي إلى خسائر كبيرة.

2/ اختلال العلاقة بين القطاع المالي والحقيقي، فالقطاع المالي يشمل قطاع المالية العامة وهي المصارف والمؤسسات

(3) د. جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي 2011 م، ص 4.

(1) عطاء بن خليل أبو الرشته، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام، ص 2 و 53. (من الانترنت بتاريخ مايو 2012).

(2) د. عامر يوسف العتوم، أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن د. تاريخ، ص 3. (من الانترنت بتاريخ أكتوبر 2014).

من مختلف الجهات على أن هنالك مؤشرات غير مواتية مثل تجميد ودائع، إغلاق بنوك، وجود مخططات حكومية لإنقاذ البنوك وغيره من المؤشرات التي تظهر في الإعلام مما يؤدي إلى ظهور حالة من عدم اليقين لدى العملاء واتجاههم للمصارف بصورة جماعية لسحب ودائعهم.

ثالثاً: أزمة الأسواق المالية:

وتحدث نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة «الفقاعات» حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل الربح الناتج عن ارتفاع السعر وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل، وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت فعندما يكون هنالك اتجاه قوي لبيعه تبدأ أسعاره في الهبوط، ومن ثم تزداد حالات عدم اليقين لدى العملاء، فتتخفف الأسعار، و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى، ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20 بالمائة قياساً على أزمتي 1929م و1987م⁽⁵⁾.

دور الإشاعات في الأزمات المالية الإشاعة في اللغة:

هي الانتشار والتكاثر. وفي «الاصطلاح»: «النبأ الهادف الذي يكون مصدره مجهولاً، وهي سريعة الانتشار ذات طابع استفزازي أو هادئ حسب طبيعة ذلك النبأ». والشائعة هي الأفكار التي يتناقلها الناس دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها. إذاً الشائعة هي الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الواقع أو هي المبالغة في سرد خبر يحتوي جزء ضئيل من الحقيقة.

وسائل نشر الشائعات:

1/ تنتشر الشائعات من خلال الاتصال الشفهي باعتباره أكثر قوة وانتشاراً وتأثيراً في مجتمعاتنا.

2/ وسائل الاتصالات المختلفة التي أفرزتها الثورة الهائلة والتطور التكنولوجي من هواتف ذكية تستقبل مختلف أنواع المعلومات، حيث تستقبل هذه الهواتف المحمولة كميات كبيرة من المعلومات،

(5) عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ربيع 2009، ص9.

المالية وأسواق المال وغيرها، أما القطاع الحقيقي فهو القطاع الإنتاجي والاستهلاكي، وهناك علاقة بين هذين القطاعين وقد ثبت في الأدبيات الاقتصادية ضرورة التوازن بين هذين القطاعين، بمعنى أن يوفر القطاع المالي للقطاع الحقيقي الموارد اللازمة للتشغيل والإنتاج والموارد اللازمة للشراء والاستهلاك وإذا حدث عدم توازن بين القطاعين يتعرض الاقتصاد لمخاطر الأزمات.

3/ انهيار المؤسسات المالية نتيجة لفقدان الأصول قيمتها وعدم قدرتها على مقابلة الالتزامات الناشئة عنها وبالتالي الرجوع لرؤوس الأموال وتأكلها مما يؤدي إلى الانهيار.

4/ انخفاض تدفق التمويل نتيجة لانهيار المؤسسات المالية واختلال العلاقة بين القطاع الحقيقي مما يؤدي إلى إيقاف عجلة الانتاج الأمر الذي يؤدي بدوره إلى البطالة وفقدان العمل.

5/ اختلال تسعير الأصول بسبب أنها غير حقيقية يصعب من الناحية العملية تقييمها والحفاظ على هذا التقييم وعدم تعرضه للاهتزاز نتيجة العوامل الأخرى⁽⁴⁾.

أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للأزمات المالية وتشمل:
أولاً: أزمات العملة:

يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة مقابل عملة أو عملات أخرى إلى تدهور كبير، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يمكن اعتبارها في الغالب ما يفوق 25 %، ويمكن أن يعتمد مؤشر ضغوط المضاربة على العملة معياراً لذلك، ويتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطات الرسمية ومعدلات الفائدة المفترض فيهما أنها يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة، ويتم الحديث عن أزمة العملة عندما يتغير هذا المؤشر بالنسبة إلى قيمته المتوسطة بأكثر من مرة ونصف الانحراف المعياري.

ثانياً: الأزمة المصرفية:

تظهر الأزمة المصرفية حينما يكون حجم الأصول غير الكفوء الموجودة لدى البنك كبيراً، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة

(4) د. صابر محمد حسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان، مطبوعات بنك السودان المركزي 2010م، ص8.

لذلك نشهد بقوة ظاهرة "الرسائل الإلكترونية القصيرة" والمكالمات الهاتفية في نقل الشائعات داخل الأسواق المالية.

3/ الإعلام المسموع والمرئي كالفضائيات والإنترنت حيث تعتمد المواقع الإلكترونية وضع عناوين كبيرة لتجذب بها أكبر عدد ممكن من الرواد الزائرين لهذه المواقع ومن ثم قد تطلق بعض الشائعات من خلال نشرها لأخبار المصارف والمؤسسات المالية وتلاعب بالألفاظ والعبارات لتظهرها في شكل خبر مفاجئ للمطلع على هذه المواقع ولتجبر القراء للدخول إلى تفاصيل الخبر وقراءته.

4/ الصحافة: يمكن أن يطلق «المحلل الاقتصادي» أو «الخبير المالي» ويتسبب في صناعة الشائعة بقصد أو بغير قصد، من خلال تحليله لحركة الأسهم والأسواق، والتي تؤدي أحياناً إلى صناعة معلومة جاهزة للمتلقي، تتحول إلى شائعة، وتأخذ مبدأ «اليقين» في مدارك الفرد من غير أن يكون هناك تفسير منطقي لمحتوى المعلومة⁽⁶⁾.

أسباب وخصائص الشائعات في الأسواق المالية

1/ تنتشر في أوقات الأزمات بأنواعها، بسبب افتقاد بيئة السوق المالي إلى معلومات واضحة، ووجود غموض يكتنف سير عملية البورصة.

2/ تتخذ الشائعات أحياناً بلغة العلم صورة «الشائعات الزاحفة» التي تروج ببطء، ويتم تداولها بين الناس همساً وبطريقة سرية، وتنتهي في نهاية المطاف إلى أن يعرفها الناس جميعاً، أو تتخذ صورة «الشائعات الغامضة» التي تغوص ثم تظهر مرة أخرى عندما تنهياً لها الظروف المناسبة والمساعدة للظهور.

3/ ترتبط الشائعات بمعلومات مستقاة من مصادرها الأصلية كالمؤسسات والشركات وأسواق المضاربات، لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية.

4/ يرتبط نشر الشائعات في الأسواق المالية بخصائص الأشخاص الذين يميلون إلى نشرها لأسباب تتعلق بحب الظهور، أو تعويض النقص لديهم كوسيلة تعبر عن المخاوف والرغبات الشخصية الداخلية، إضافة إلى عامل الأمل في الاطمئنان بحيث يتداول الشخص الشائعة أو يسهم في نشرها، ليشرك الغير في الانفعال الذي يشعر به كالقلق والخوف.

5/ تظهر الشائعات بقوة عندما تبدأ المؤسسات والشركات في تأخير إعلان أرباحها السنوية للمستثمرين، حيث تكون البيئة جاذبة لها، وتطراً على محتوى الشائعة تشويهاً عدة، خلال نقلها وترويجها، مما يؤثر في التحرك السعري للأسهم بين الارتفاع والانخفاض والتذبذب.

6/ يرتبط أداء الأسواق المالية في كثير من الأحيان بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، مثلما هو مرتبط بصناعة الشائعات التي تظهر كعامل فعال في هذه الأسواق، بحيث يمكن لها أن تغير أوضاع الأسهم سريعاً، وتقلب المعادلة الاقتصادية كحقيقة علمية.

7/ جهل الكثير من المستثمرين بقوانين السوق المالي، وبأبجديات لعبة الربح والخسارة، ونقص في المعلومات عن الشركات والأسهم، وكلها عوامل جاذبة في نشر الشائعة وتصديقها والتأثر بمضامينها، وهي سبب في هدر الكثير من أموال المستثمرين، وخسارتهم المادية والمعنوية⁽⁷⁾.

كيفية تجنب الأزمات المالية والاستعداد لها

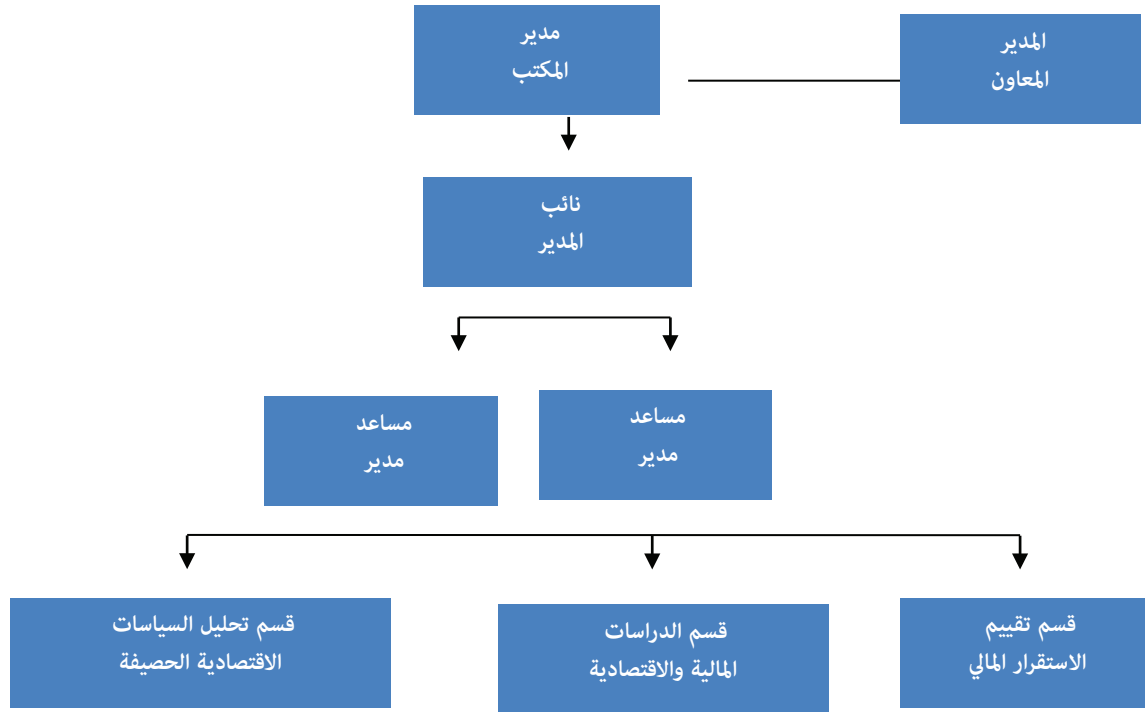
يمكن تجنب الأزمات المالية والاستعداد لها من خلال دراسة الواقع العام للقطاع المالي والتنبؤ بمواطن الضعف فيه ومحاولة تقويتها وكذلك معرفة مواطن القوة وتعزيزها. وقامت المصارف المركزية بعد الأزمة المالية الأخيرة بإنشاء إدارات داخلها تعمل على تحليل المخاطر بالقطاع المالي بصورة كلية ودراسة أثره على الاقتصاد ونجد أن هنالك عدة مدارس في هذا المجال.

من هذه المدارس من أنشأ للاستقرار المالي قسم صغير في البنك المركزي يعمل على تحليل المخاطر التي تواجه القطاع المالي ككل، ويضع الخطط التي تعمل على تقليل هذه المخاطر المتوقعة. وهنالك بعض المصارف المركزية كان لها الاهتمام الأكثر بالاستقرار المالي، وأنشأت إدارة عامة للاستقرار المالي، ويلاحظ أن أكثر هذه المدارس اهتماماً بالاستقرار المالي هي تلك التي خصصت للاستقرار المالي مكتباً مستقلاً عن البنك المركزي استقلالاً جزئياً، وذلك كنوع من الاهتمام بالاستقرار المالي لإعطائه المزيد من الصلاحيات ومن هذه التجارب التي يمكن الوقوف عليها تجربة بنك الاحتياطي الفدرالي الذي جعل من الاستقرار المالي مكتباً مستقلاً، ويلاحظ أن هذه التجربة

7) <http://alarab.co.uk/m/?id=12339>

6) http://www.kfrelshikh.com/news_Details.aspx?Kind=6&News_ID=10527

الهيكل التنظيمي لمكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي التابع للبنك الاحتياطي الفدرالي



المصدر: اعداد الباحث من بيانات موقع الاحتياطي الفدرالي

يعتبر القسم مسؤولاً بالدرجة الأولى عن تقييم العلاقة بين الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي الكلي، ومدى أثرها على المؤسسات المالية، وذلك عن طريق تطوير الأطر الكمية، وتقييم التفاعل بين السوق والمؤسسات المالية والأسر المعيشية، وتحسين فهم الآثار المحتملة التي تواجه أنظمة السوق ومتطلبات رأس المال وغيرها من السياسات الوقائية، ويتكون القسم من 5 خبراء متخصصين في مجالات الاقتصاد الكلي.

قسم تقييم الاستقرار المالي:

يهدف القسم إلى اعداد البحوث التحليلية الرامية إلى فهم تأثير المؤسسات والأسواق المالية التغيرات التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، ويكون ذلك عن طريق تقييم المخاطر التنظيمية التي تنشأ من خلال ظهور المنتجات المالية الجديدة، وكذلك دراسة أداء السوق المالي ومدى الترابط بين المؤسسات المالية وفهم الأدوار التي تحول دون تطور أداء هذه المؤسسات، ويتكون القسم من 8 خبراء متخصصين في الاقتصاد.

قسم تحليل السياسات الاقتصادية الكلية الحصفية:

تعتبر من أكثر التجارب الناجحة في إدارة الاستقرار المالي في العصر الحديث لأنها استفادت من درس الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي خرجت منها الولايات المتحدة الأمريكية وهي أزمة الرهونات العقارية.

تجربة مكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي التابع لبنك الاحتياطي الفدرالي⁽⁸⁾

اتجه البنك الاحتياطي الفدرالي كغيره من المصارف المركزية للاهتمام بإنشاء مكتب أبحاث الاستقرار المالي وتأسيسه بصورة تعكس قوة النظام المالي ويرأس مكتب بحوث وسياسات الاستقرار المالي بروفيسور جون سكندلر الذي يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بنسلفانيا، وله معاون ونائب ومساعدين، ويوضح الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لمكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي بالبنك الاحتياطي الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية يحتوي المكتب على ثلاثة أقسام وهي كما يلي:

قسم الدراسات المالية والاقتصادية:8) <http://www.federalreserve.gov/econresdata/fsprstaff.htm>

تنحصر أعباء القسم في اعداد البحوث التي تقوم بقياس قدرة السياسات الاقتصادية على حماية الاقتصاد الكلي ومدى مساهمتها في تعزيز الاستقرار المالي، وذلك عن طريق بناء الأدوات والسياسات الاقتصادية الوقائية، ويشمل ذلك تطوير مقدرة القطاع المالي لمواجهة التهديدات التي تجابه الاستقرار المالي، بما يساهم في منظور الحصافة الإشرافية وذلك عن طريق اختبارات الضغط للوصول إلى زيادة مرونة القطاع المالي، ويتكون القسم من 4 خبراء متخصصين في الاقتصاد.

تجربة السودان في التعامل مع الأزمات المالية

واجه الاقتصاد السوداني في الفترة الأخيرة الأزمة المالية العالمية وتأثر بها وكانت بمثابة الدرس الذي تدرس منه على مواجه أزمة انفصال جنوب السودان وهي الأزمة الثانية التي تعرض لها السودان وبالتالي يمكن الحديث عن هذه التجربة في شقين وهما كالآتي:

أولاً: تبعات الأزمة العالمية على الاقتصاد السوداني

تأثر السودان كغيره من الدول وكان ذلك من جراء انخفاض أسعار النفط العالمي حيث تراجعت الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، إلا أن القطاع المصرفي لم يتأثر وذلك لسببين:

- 1/ عدم الانكشاف للأسواق المالية العالمية⁽⁹⁾.

- 2/ اتباعه لنظام الصيرفة الإسلامية الذي كان الحصن الحصين من الأزمة التي تسبب فيها عدم اتباع الصيرفة الإسلامية حيث كان السبب المباشر في الأزمة هو إعادة تدوير الأوراق المالية بدون أي إنتاج كما تم توضيحه سابقاً.

وبالتالي فقد كان الأثر المباشر على هذه الأزمة هو انخفاض الإيرادات النفطية، الأمر الذي اضطر الذي اجراء تعديلات كبيرة في عناصر الإنفاق الحكومي واتباع السياسة المالية التقشفية التي أعلنتها الحكومة.

ثانياً: أزمة انفصال جنوب السودان

أثر انفصال جنوب السودان سلباً على الاقتصاد السوداني وذلك نسبة لفقدان نسبة مقدرة من عائدات النفط الذي يساهم بجزء مقدر من عائد الصادرات السودانية وقد ساهم انتاج وتصدير الذهب بتوفير موارد مقدرة من النقد الأجنبي، إلا أن هنالك عدد من المشاكل التي تواجه التعدين في الذهب ومنها

(9) د. جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية (بتصرف)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

التعدين الأهلي الذي يقلل من امكانية الاستفادة القصوى من هذا المعدن حيث يلاحظ أن التعدين لم يتم بالطرق العلمية وبالتقنيات المتقدمة.

ويمكن تقسيم الاجراءات التي اتبعها السودان إلى نوعين من الاجراءات كالآتي:

أ) الإجراءات الإسعافية التي تم اتباعها من خلال البرنامج الثلاثي (2012 - 2014م)

يهدف هذا البرنامج إلى توجيه القدر الأكبر من الموارد المالية المتوفرة لدى المصارف، وتلك التي تستقطبها من المصارف الأجنبية المراسلة لصالح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع التالية:

1/ في مجال إحلال الواردات:

* القمح.

* السكر.

* زيوت الطعام.

* الأدوية.

2/ في مجال الإنتاج من أجل الصادر:

* القطن.

* منتجات الثروة الحيوانية.

* الصمغ العربي.

* الذهب والمعادن.

ب) انشاء قسم للاستقرار المالي ببنك السودان المركزي

ومن المجهودات التي قام بها بنك السودان المركزي للتحوط لحدوث الأزمات المالية انشاء قسم الاستقرار المالي ببنك السودان المركزي في نهاية العام 2012 ليعمل على دراسة القطاع الاقتصادي بصورة كلية، ويرفع تقاريره للإدارة العليا لبنك السودان مستفيداً من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، وتهدف هذه التقارير إلى إبراز نقاط الضعف بالقطاع المالي لمحاولة تقويتها، وكذلك العمل على تعزيز نقاط القوة والاستفادة منها، ومن الآمال الكبرى المنشودة من هذا القسم التنبؤ بالأزمات المالية والعمل على تقليل الآثار السلبية الناجمة عنها، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف مؤسسات القطاع المالي في السودان وذلك لتعميق النظرة الكلية إلى واقع القطاع المالي بمختلف قطاعاته بغرض الموازنة بين القطاع المالي والقطاع

الحقيقي، وأيضاً يقوم القسم بالتنسيق بين دول الكوميسا من خلال مشاركته في التقارير التي تتبادلها دول المجموعة وذلك بغرض تلافي انتقال الأزمات بين دول المنطقة وعدم ظهور الأحداث السلبية وتكرارها في دول المجموعة بالاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات بين دول المجموعة.

النتائج

من خلال هذه الدراسة للأزمة المالية توصل المقال إلى النتائج التالية:

1/ من أكبر أسباب الأزمة المالية التوريق أي تحويل الأصل إلى ورقة مالية بدون انتاج بأي شكل من أشكاله سواء كان بتحريك السلعة من مكان إلى آخر أو بتغيير في شكلها أي كان هنالك تداول للأوراق المالية فقط.

2/ تعتبر تجربة مكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي بالبنك الاحتياطي الفدرالي من التجارب الرائدة في مجال الاستقرار المالي من حيث الوضع التنظيمي حيث يمتاز بالاستقلال عن البنك المركزي وبالتالي يستطيع التنسيق بين مختلف القطاعات المالية بالدولة بحكم قانون تأسيسه.

3/ من أخطر خصائص الأزمات المالية سرعة الانتشار والانتقال من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى بل من قارة إلى أخرى. 4/ تعمل الاشاعات ونقل الاخبار في الأزمات المالية على سرعة انتقالها من دولة إلى أخرى.

التوصيات

بناءً على تحليل أسباب الأزمات المالية والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية لتفادي حدوث الأزمات المالية:

1/ الالتزام الجاد بأسس ومبادئ التمويل الاسلامي الذي لا يكون إلا من خلال انتاج، فبيع المربحة عبارة عن انتاج بتحريك السلعة المباعة ونقل حيازتها من شخص لآخر، وكذلك المشاركة وغيرهما من صيغ التمويل الاسلامي، فالتمويل الإسلامي يربط بين قطاع الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي.

2/ دراسة تجربة مكتب أبحاث وسياسات الاستقرار المالي بالبنك الاحتياطي الفدرالي وذلك للاستفادة منها.

3/ دراسة القطاع المالي بصورة كلية وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير اقسام الاستقرار المالي في المصارف المركزية التي تقوم

بهذه المهمة وغيرها مثل تحليل الموقف المالي للدول ذات العلاقة المباشرة لتلافي آثار انتقال الأزمات المالية من دولة إلى أخرى أو على الأقل التقليل من الآثار الناجمة منها في حالة حدوثها.

4/ الاهتمام بالإعلام من خلال تطوير وزيادة وسائل الإعلام الاقتصادية للتنوير بخطورة نقل الاشاعات والأخبار السالبة ودورها في تفاقم الأزمات المالية.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب والبحوث العلمية:

1/ د. جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي 2011 م.

2/ د. صابر محمد حسن، الأزمة المالية العالمية وأثرها على السودان، مطبوعات بنك السودان المركزي 2010م.

3/ د. عامر يوسف العتوم، أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن د. تاريخ.

4/ عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، بحوث اقتصادية عربية

5/ عطاء بن خليل أبو الرشته، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجاتها من وجهة نظر الإسلام، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الملكي، عمان - الأردن، 3 ذو الحجة 1410هـ الموافق 26 يونيو 1990م.

ثانياً: مواقع الشبكة العالمية للمعلومات:

6/ موقع كفر الشيخ:

<http://www.kfrelshikh.com/news>

7/ موقع صحيفة العرب الصادرة من لندن:

<http://alarab.co.uk/m/?id=12339>

8/ موقع البنك الاحتياطي الفدرالي:

<http://www.federalreserve.gov>

اتجاهات تدفق التمويل المصرفي في ظل البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي



دراسات
وبحوث

مقدمة

بعد إكمال اتفاقية السلام الشامل بتقرير مصير جنوب السودان ثم انفصاله لاحقاً عن الدولة الأم وما ترتب على ذلك من تغيرات اقتصادية هيكلية نتيجة لفقدان جزء كبير من موارد النفط الذي كان يشكل أهم موارد الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة 2005 - 2011م، فإن الأمر استدعى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة بما يتلاءم مع خصوصية ومتطلبات المرحلة الجديدة التي تتطلب العمل على معالجة الآثار السالبة على معدلات نمو الاقتصاد والاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والآثار السالبة على المالية العامة، ولذلك الغرض وُضع البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012م - 2014م)، والذي يقوم على أربعة محاور أساسية، محور أول خاص بالسياسات النقدية والقطاع الخارجي (Monetary & External Policies)، ويوضح هذا المحور الإجراءات المطلوبة من بنك السودان المركزي فيما يلي تنظيم وضبط عملية حركة النقود، وتحديد تكلفة التمويل وإدارة سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات القابلة للتداول (Convertible Currencies) بما يتوافق وأهداف البرنامج، والمحور الثاني محور السياسة المالية (Fiscal Policy)، وهو مَعْنِي بالإجراءات التي يجب أن تتخذها وزارة المالية والاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الاستقرار وتحفيز الوضع الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإيرادات وخفض النفقات والمصروفات الحكومية، وفي هذا المحور المالي فقد هدف البرنامج الثلاثي إلى التركيز على جانب خفض المصروفات العامة للدولة، والمحور الثالث للبرنامج هو محور سياسات القطاع الحقيقي والذي هدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال توظيف الموارد المتاحة وحشدتها لهذا الغرض، والمحور الرابع سمي محور سياسات الاستقرار الاجتماعي لدعم الشرائح الضعيفة بهدف معالجة الآثار السالبة التي ستصاحب تنفيذ حزم البرنامج الثلاثي وتخفيف حدتها على تلك الشرائح في المجتمع.



إعداد

بدر الدين حسين جبر الله
الإدارة العامة للأسواق المالية

ظل بنك السودان المركزي يصدر سياساته النقدية والتمويلية خلال الفترة 2012 - 2014م بناء على السياسات الواردة في المحاور الأربعة للبرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبقية وزارات القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة الى تحليل اتجاهات تدفق التمويل المصرفي خلال الفترة 2012 - 2014م ومدي اتساقها مع أهداف البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي وذلك فيما يلي زيادة التمويل للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وقطاع الصادر وتخفيض تدفق التمويل نحو القطاعات غير ذات الأولوية مثل قطاع الاستيراد والتجارة المحلية.

تلخص الدراسة أهم مرجعيات، أهداف وموجهات السياسات التمويلية الصادرة في الفترة 2005 - 2014م من حيث المرجعيات والأهداف، وتستخدم الدراسة بيانات تدفق التمويل المصرفي خلال الفترة 2005 - 2014م لعمل تحليل مقارنة بين فترتين، فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل 2005 - 2011م أو الفترة ما قبل الانفصال وهي فترة تختلف في أهدافها ومرجعياتها عن الفترة الثانية -2012 - 2014م والتي تمثل فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي أو الفترة التي أعقبت الانفصال، وبالتالي يمكن من خلال التحليل الوصفي للبيانات تحديد مدي فاعلية السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي في توجيه الموارد لخدمة أهداف البرنامج الثلاثي خاصة في الجزئية التي هدفت الى الاكتفاء من استيراد أربعة سلع أساسية هي دقيق القمح، السكر، زيوت الطعام، الأدوية بزيادة تمويل القطاع الزراعي، وبالمقابل زيادة صادر أربعة سلع هي الذهب والمعادن الأخرى، القطن، الحيوانات الحية والصمغ العربي بزيادة تمويل إنتاج هذه القطاعات.

أهم مرجعيات وأهداف السياسات النقدية والتمويلية 2012-2014م

لأغراض ادارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان نهاية ديسمبر من كل عام بإصدار بيان سنوي (Annual Policy Statement) يوضح فيه السياسة النقدية وسياسة التمويل المصرفي للعام الجديد ويشتمل هذا البيان على أهداف التمويل المصرفي (أهداف كلية وقطاعية وأهداف اقتصادية

واجتماعية) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف، ويشتمل بيان بنك السودان السنوي أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الاحترازية. ولأغراض الرقابة ومتابعة التنفيذ يقوم بنك السودان بتوزيع الأهداف الوسيطة إلى مؤشرات كمية وكيفية استرشادية ربع سنوية Quantitative Benchmarks Qualitative & Quarterly حيث تتم مراقبة هذه الأهداف الوسيطة لضمان التزام البرنامج بمساره المحدد وتحقيق الأهداف الكلية بنهاية الفترة والسعي لمعالجة أي اختلالات تنشأ بعد دراستها ومعرفة أسبابها، وقد استمر بنك السودان المركزي في انتهاج هذا الترتيب خلال الفترة 2012 - 2014م بنفس المنوال مع الأخذ في الاعتبار متطلبات تنفيذ البرنامج الإسعافي الثلاثي، ونسبة للأوضاع الاستثنائية كان لابد من تصميم سيناريوهات مختلفة لعمل السياسة النقدية خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الثلاثي على أن تأخذ في الاعتبار التحديات التي يمكن أن تواجه البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والتي توقع بنك السودان المركزي لها أن تتمثل في تأثير موقف البلاد الكلي من النقد الأجنبي مما سيضعف استخدام عمليات مبادلة النقد الأجنبي باعتبارها أداة من الأدوات غير المباشرة التي تساعد في إدارة السيولة، وكذلك عدم مرونة آلية عمليات السوق المفتوحة (OMOs)، وذلك بسبب تأثر سوق الأوراق المالية بالتداعيات السياسية السالبة التي سبقت عملية الانفصال من انتخابات وعملية الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان، كما كان هناك تحدي إدارة السياسة النقدية قبيل معالجة ملف العملة التي ستكون متداولة بدولة الجنوب الوليدة وهي نفس عملة دولة السودان الأم بجانب ملف النفط والقضايا المتعلقة بقسمة إيراداته أو الحصص التي سيتم الاتفاق عليها للمرحلة المقبلة باعتبار أن الكيفية التي سيتم الاتفاق عليها ستكون لها انعكاسات على أداء موازنة الدولة والعجز الكلي وطرق تمويله سواء كانت من البنك المركزي أو من مصادر تمويلية خارجيه.

لتحليل أوجه الشبه والاختلاف - إن وجدت - بين أهم السمات، المرجعيات، الأهداف والموجهات التي وردت

كمحاور في البيان السنوي للسياسات التمويلية خلال الفترة 2012-2014م مقارنة مع فترة ما قبل الانفصال سنجدها بارزة في المرجعيات والأهداف أكثر من غيرها في المحاور الأخرى، ونلاحظ من الجدول رقم (1) أدناه الذي يقارن بين المرجعيات التي ارتكز عليها إصدار البيان السنوي للسياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي خلال فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل والفترة التي أعقبت الانفصال، نجد أن المرجع الأهم خلال تطبيق اتفاقية السلام كان هو البند 14 من بروتوكول قسمة الثروة والذي يتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والإقراض، وقد نص علي أن هنالك سياسة نقدية مزدوجة Dual Monetary Policy ذات نافذة تقليدية بجنوب السودان تطبق بواسطة فرع بنك جنوب السودان الذي منحه الاتفاقية صلاحيات استثنائية خلاف الصلاحيات الممنوحة لفروع بنك السودان الأخرى، و نافذة إسلامية تطبق في الشمال مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود فصل جغرافي مما كان يتطلب ضمان التوقيت والتأثير المتساوي لإجراءات السياسة النقدية، وبالضرورة إن تطبيق اتفاقية السلام الشامل ترتب عليه إدخال تعديلات جوهرية في قانون بنك السودان المركزي حتي يتمكن من تطبيق ما يليه من الاتفاقية، ولذلك أصبح بعد تعديله مرة أخرى مرجع أساسي ضمن المراجع التي ارتكز عليها بنك السودان في إصدار بيان السياسات النقدية والتمويلية عقب انفصال جنوب السودان.

جدول رقم (1)

الإطار العام للسياسات التمويلية والنقدية - المرجعيات (2005-2014م)

المرجعيات	
فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل (2005-2011)	فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012-2014)
البند 14 من بروتوكول قسمة الثروة المتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والإقراض	قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 تعديل سنة 2012م.
استراتيجية الدولة لتخفيف حدة الفقر لتحقيق الأهداف التنموية للألفية MDGs	البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012-2014).
خطة الدولة الاستراتيجية، والخطة الاستراتيجية لبنك السودان المركزي	خطة الدولة الاستراتيجية (2012-2016)، والخطة الاستراتيجية لبنك السودان المركزي.
استراتيجية تطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان	تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي.
موجهات الموازنة العامة للدولة	موجهات الموازنة العامة للدولة.

المصدر: البيان السنوي لسياسات بنك السودان المركزي

تشمل المرجعيات الأخرى الخطة الاستراتيجية للدولة وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان وموجهات الموازنة العامة للدولة وتعتبر مرجعيات شبه روتينية قد تختلف في مسمياتها من مرحلة الي أخرى لكنها تمثل متغيرات عادة ما تركز عليها عملية صياغة السياسات النقدية والتمويلية ضمن الإطار العام للسياسات الاقتصادية الكلية.

بعد انفصال دولة جنوب السودان نلاحظ أن مرجعيات إعداد السياسة التمويلية والنقدية قد أسقطت أهم مرجع سابق وهو البند 14 من بروتوكول قسمة الثروة المتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والإقراض، واستعيز عن ذلك بقانون بنك السودان المركزي المعدل سنة 2012م والذي بالضرورة قد أسقط كل المواد المتعلقة بالنظام المصرفي التقليدي، كما يلاحظ استصحاب البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي 2012 - 2014م باعتباره يمثل الإطار الكلي الذي تعمل فيه كافة القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهدافه كل فيما يليه من إجراءات وسياسات حسب الأهداف والموجهات العامة للبرنامج.

فيما يتعلق بأهداف السياسات النقدية والتمويلية يلاحظ أن هنالك قواسم مشتركة بين الأهداف خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل وفترة تطبيق البرنامج الثلاثي التي أعقبت انفصال دولة جنوب السودان، فمثلاً يلاحظ أن أهداف تحقيق الاستقرار النقدي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي وتطوير وتحسين إدارة العملة ظلت أهداف مشتركة بين الفترتين،

تحليل اتجاهات تدفق التمويل المصرفي: إن أحد أهم أهداف البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي الذي ارتكزت عليه السياسات التمويلية والنقدية خلال الفترة 2012 - 2014م هو الاستمرار في تشجيع وحث المصارف علي توجيه القدر الأكبر من مواردها لتمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص إنتاج وتصدير سلع البرنامج الثلاثي التي تشمل في جانب إحلال الواردات سلع القمح، السكر، زيوت الطعام والأدوية، وفي مجال الإنتاج من أجل الصادر تشمل القطن، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية ومنتجاتها، بالإضافة الي الذهب والمعادن الأخرى، وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف أو تكوين المحافظ التمويلية، كما يشجع بنك السودان تمويل الصادرات غير البترولية بأنواعها وخدمات النقل والأوعية التخزينية، وتمويل المعادن بما في ذلك الذهب. وفق الأهداف العريضة للبرنامج الثلاثي وأهداف السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2012-2014م يتوقع أن تكون سياسات بنك السودان قد عملت على توجيه الموارد وفق الافتراضات الموضحة في الجدول رقم (3) أدناه

جدول رقم (3)

الاتجاه الافتراضي لتدفق التمويل في ظل البرنامج الثلاثي

(2014-2012)

القطاع	اتجاه تدفق التمويل	السبب
الزراعة	زيادة	زيادة إنتاج سلع البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي
الصناعة	زيادة	إحلال الواردات وزيادة القيمة المضافة للإنتاج بغرض الصادر
الصادر	زيادة	توفير موارد نقد أجنبي لإعادة بناء الاحتياطيات الخارجية
النقل والتخزين	زيادة	المساعدة في استقرار عرض السلع المنتجة
الطاقة والتعدين	زيادة	تطوير وزيادة إنتاج وتعدين الذهب والمعادن الأخرى
الاستيراد	انخفاض أوثبات	ترشيد الاستيراد وتقليل الطلب على النقد الأجنبي
التشييد	انخفاض أوثبات	توظيف الموارد للقطاعات ذات الأولوية الإنتاجية

المصدر: تأليف واستنباط الكاتب.

وعلى الرغم من اختلاف المتغيرات الاقتصادية والسياسية، إلا أن الآثار المصاحبة لكل فترة تختلف في تأثيرها علي المؤشرات التي تتخذها السياسات النقدية والتمويلية كأهداف لتحقيقها، وعلي سبيل المثال يلاحظ أن كلا من الفترتين كان قد شهد توسعاً نقدياً في حجم السيولة المحلية مع اختلاف المصادر والأسباب، وكذلك سياسات سعر الصرف هي الأخرى شهدت تغيرات كبيرة ومؤثرة غير أنها كانت مختلفة في الاتجاه والأسباب وهكذا وبالمقابل هنالك اختلاف في أهداف أخرى جوهرية بين فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل وفترة تطبيق البرنامج الثلاثي، إذ أن أهداف المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات غير البترولية ودعم استراتيجية إحلال الواردات وتعزيز دور البنك المركزي بالولايات وتطوير وتنمية التمويل الأصغر قد أضيفت إلى أهداف السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2012-2014م.

جدول رقم (2)

الإطار العام للسياسات التمويلية والنقدية - الأهداف

(2014-2005)

الأهداف	فترة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل (2011 - 2005)	فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2014-2012)
تحقيق الاستقرار النقدي.	تحقيق استقرار سعر الصرف.	خفض معدلات التضخم.
تقليل عجز القطاع الخارجي.	تحقيق استقرار سعر الصرف.	تقليل عجز القطاع الخارجي.
توسيع دائرة التعمق النقدي.	تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية.	تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية.
تطوير وتحسين إدارة العملة.	المساهمة في ترقية الصادرات غير البترولية ودعم استراتيجية إحلال الواردات.	المساهمة في ترقية الصادرات غير البترولية ودعم استراتيجية إحلال الواردات.
تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية.	تطوير وتنمية التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة.	تطوير وتنمية التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة.
الاستمرار في تعزيز دور فروع بنك السودان المركزي بالولايات.	الاستمرار في تعزيز دور فروع بنك السودان المركزي بالولايات.	الاستمرار في تعزيز دور فروع بنك السودان المركزي بالولايات.
تطوير عملية إدارة العملة.	تطوير عملية إدارة العملة.	تطوير عملية إدارة العملة.
الاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها.	الاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها.	الاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها.
تطوير واستحداث صيغ وأدوات مالية إسلامية جديدة للتمويل.	تطوير واستحداث صيغ وأدوات مالية إسلامية جديدة للتمويل.	تطوير واستحداث صيغ وأدوات مالية إسلامية جديدة للتمويل.

المصدر: البيان السنوي لسياسات بنك السودان المركزي.

جدول رقم (4)

تدفق التمويل بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - 2014)

(مليون جنيه)

الفترة	الزراعة	الصناعة	الصادر	النقل والتخزين	التنمية الاجتماعية	التجارة المحلية	الطاقة والتعدين	التشييد	الاستيراد	أخرى	الجملة
2005	573.7	826.1	340.6	582.3	244.5	1580.7	74.6	152.1	387.2	1551.3	6,313
2006	786.7	848.9	351.3	2136.7	334.3	1874.3	95.3	354.1	467.3	2201.1	9,459
2007	837.1	1314.3	264.9	840.9	285.5	1791.7	77.8	475.2	2582.5	2211.4	10,681
2008	1485.7	1904.0	481.1	862.2	446.1	2370.6	23.5	831.5	1777.4	3833.2	14,015
2009	1686.1	1556.5	370.0	999.4	469.5	2320.9	26.3	524.1	2191.8	4593.0	14,738
2010	1621.8	3832.4	476.7	1005.6	616.2	2871.2	76.7	2052.3	2317.4	6140.1	21,010
2011	1483.9	5531.0	865.0	1421.3	582.2	3763.2	520.5	991.3	2562.9	5607.9	23,329
2012	2873.0	4577.5	1065.6	1636.1	0.0	4168.4	129.2	2152.9	1259.9	6240.3	24,103
2013	6721.0	5486.7	2259.2	3433.9	0.0	4368.8	504.1	2724.3	1886.0	6419.3	33,803
2014	7471.0	6072.4	2476.9	3512.7	0.0	4296.2	680.4	2866.1	1884.2	6303.6	35,563

المصدر: إدارة الإحصاء - بنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول رقم (4) والذي يوضح تدفق التمويل الممنوح من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة 2005 - 2014م نلاحظ أن جملة تدفق التمويل السنوي ارتفعت من حوالي 6.3 مليار جنيه في عام 2005م إلى حوالي 23 مليار جنيه في عام 2011م بنسبة تغير قاربت الثلاث أضعاف وتباينت نسبة التغير السنوي خلال الفترة، ويمكن أن يعزى ذلك التباين إلى أسباب عديدة من أبرزها تأثيرات الأزمة المالية العالمية والإرهابات وعدم اليقين التي سبقت عمليات الاستفتاء على مصير جنوب السودان. يلاحظ من الجدول رقم (4) ارتفاع حجم تدفق التمويل المصرفي خلال الفترة 2012 - 2014م من حوالي 23 مليار جنيه في عام 2011م إلى حوالي 36 مليار جنيه في عام 2014م بنسبة تغير فاقت الـ 56% ومع اختلاف المدي الزمني بين فترتي المقارنة إلا أن نسبة التغير خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي كانت بوتيرة أسرع من فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل.

شكل رقم (1) تدفق التمويل المصرفي



استمرار ارتفاع حجم تدفق التمويل المصرفي خلال الفترة 2005-2014م يمثل التزام الجهاز المصرفي في القيام بدور الوساطة المالية عموماً ومحاولة تلبية طلب تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (5) توزيع تدفق التمويل

(مليون جنيه)

القطاع	جملة التمويل	قيمة %	2011 - 2005	قيمة %	2014 - 2012
الزراعة	25,540	33	8,475	17,065	67
الصناعة	31,950	49	15,813	16,137	51
الصادر	8,951	35	3,150	5,802	65
النقل والتخزين	16,431	48	7,848	8,583	52
التنمية الاجتماعية	2,978	100	2,978	-	-
التجارة المحلية	29,406	56	16,572	12,833	44
الطاقة والتعدين	2,209	41	895	1,314	59
التشييد	13,124	41	5,381	7,743	59
الاستيراد	17,326	71	12,295	5,030	29
أخرى	45,101	58	26,138	18,963	42

المصدر: تأليف واستنباط الكاتب.

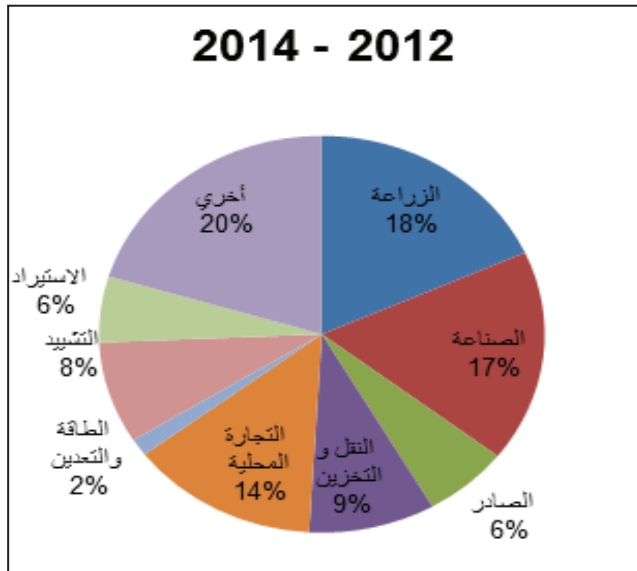
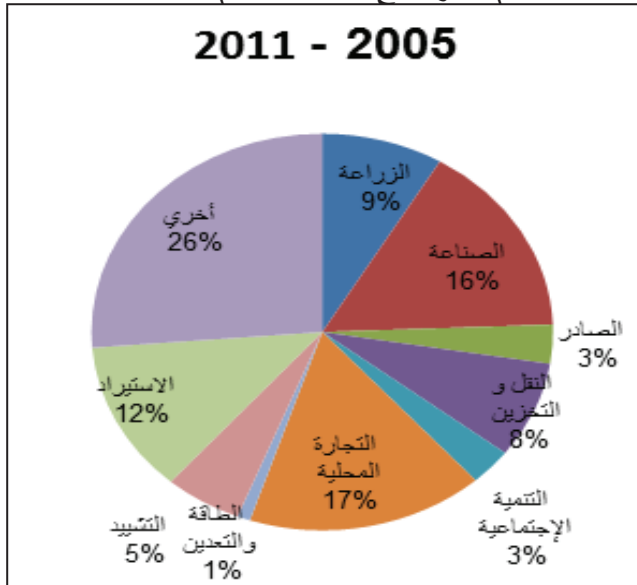
قطاعياً وبالتكرز علي حجم التمويل الممنوح لقطاع الزراعة، الصناعة، الصادر، الطاقة والنقل والتخزين باعتبارها قطاعات تعني بسلع البرنامج الثلاثي، ومن الجدول رقم (5) أعلاه يلاحظ أن هنالك ارتفاع في حجم التمويل الممنوح لهذه القطاعات وبنسبة أكبر خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي 2014-2012م، إذ نجد أن جملة التمويل الممنوح للقطاع الزراعي خلال الفترة 2014-2005م قد بلغ حوالي 26 مليار جنيه تم تنفيذ 67% منها خلال الفترة 2014-2012م، وبلغت جملة تمويل القطاع الصناعي حوالي 32 مليار جنيه، 51% منها تم تنفيذها خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي، أما التمويل الممنوح لقطاع الصادر بلغ حوالي 9 مليار جنيه تم تنفيذ 65% منها خلال فترة البرنامج و35% خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل، أما قطاع النقل والتخزين حصل علي تمويل إجمالي حوالي 16 مليار جنيه، 48% منها تم خلال الفترة 2011-2005م ونسبة 52% منها خلال الفترة 2014-2012م.

قطاع الطاقة والتعدين تدفق نحوه تمويل في حدود 2 مليار جنيه حيث توزعت بنسبة 41% خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل وبنسبة 59% خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي. في المقابل شهد حجم التمويل الممنوح لقطاع الاستيراد انخفاضاً في الفترة 2014-2012م ملحوظاً إذ بلغ حوالي 17 مليار

جنيه تم تنفيذ 71% منها خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام و29% منها خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي. بالنظر للرسم البياني رقم (2) أدناه والذي يعكس نصيب كل قطاع من إجمالي متوسط تدفق التمويل الممنوح والذي بلغ خلال الفترة 2011-2005م حوالي 99.5 مليار جنيه وخلال الفترة 2014-2012م حوالي 93.5 مليار جنيه، وأيضاً يلاحظ أن قطاع الزراعة قد حاز على 9% جملة تدفق التمويل خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام بينما نال خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي 18%.

شكل (2)

نصيب كل قطاع من إجمالي تدفق التمويل خلال الفترتين 2011-2005م مقارنة مع 2014-2012م



نصيب قطاع الصادر من إجمالي التمويل كنسبة تضاعف من 3% في الفترة 2011-2011م إلى 6% خلال الفترة 2012-2014م أي ما قيمته حوالي 6 مليار جنيه. انخفض نصيب قطاع الاستيراد من 12% خلال الفترة 2005-2011م إلى 6% وذلك تماشياً مع أهداف البرنامج الثلاثي لتقليل الطلب على النقد الأجنبي وترشيد الاستيراد، كما انخفض نصيب التجارة المحلية من إجمالي متوسط تدفق التمويل من 17% إلى 14% من إجمالي متوسط تدفق التمويل.

النتائج

أوضحت نتائج تحليل اتجاهات تدفق التمويل خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012-2014) مقارنة بالفترة (2005 - 2011م) والتي شهدت تطبيق اتفاقية السلام الشامل، أن هنالك تحولاً ملحوظ في توجيه تدفق التمويل نحو القطاعات التي استهدفها البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي، وذلك بالضرورة يعني فعالية السياسات التمويلية والنقدية التي اتبعتها بنك السودان المركزي خلال تلك الفترة، ويفترض أن تعمل هذه القطاعات علي المساعدة في الاستمرار في جذب الموارد نحوها بتطوير عملياتها الإنتاجية والوفاء بالتزاماتها نحو الجهاز المصرفي باعتباره مؤسسه هادفة للربح ولها مؤسسيها ومساهمها ومودعيها، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

أ) اتساق اتجاهات التمويل خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي مع الافتراضات التي وضعتها الدراسة، والتي افترضت زيادة التمويل نحو قطاعات الزراعة، الصادر، الطاقة والتعدين والصناعة، وانخفاضه نحو قطاع الاستيراد والتشييد.

ب) ارتفاع المتوسط السنوي لتدفق التمويل المصرفي خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي الي حوالي 31 مليار جنيه مقارنة بمتوسط سنوي خلال فترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل بلغ حوالي 14 مليار جنيه.

ج) تضاعف نصيب قطاعات الزراعة، الصادر والطاقة والتعدين خلال فترة تطبيق البرنامج الثلاثي من جملة تدفق التمويل مقارنة بفترة تطبيق اتفاقية السلام الشامل، حيث ارتفع نصيب الزراعة من 9% إلى 18%،

ولقطاع الصادر من 3% إلى 6%، وقطاع الطاقة والتعدين من 1% إلى 2%.

د) انخفاض نصيب القطاعات التي لم يستهدفها البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي من جملة تدفق التمويل المصرفي، إذ انخفض نصيب قطاع الاستيراد من 12% إلى 6% ونصيب قطاع التجارة المحلية من 17% إلى 14%.

التوصيات

علي الرغم من أن نتائج التحليل بينت أن هنالك ارتفاع في حجم تدفق التمويل إلا أن آلية تحديد الطلب الفعلي الكلي تعتمد علي تقييم الجهات الطالبة للتمويل من حيث الكم والكيف والتوقيت الزمني خاصة فيما يلي القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصادر)، ولأن التحديات التي تواجه عملية إدارة السياسة النقدية في ظل المعطيات التي أعقبت انفصال دولة جنوب السودان والتطورات السياسية اللاحقة بالداخل وما ترتب علي ذلك من آثار اقتصادية نتوقع لها أن تستمر خلال السنوات القادمة، ومن أجل زيادة فاعلية السياسات النقدية والتمويلية نوصي بالآتي:

1/ الاستمرار في إحكام التنسيق مع وزارة المالية في وضع ومتابعة تنفيذ السياسات المالية والنقدية التي تقود الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2/ دراسة التجربة السابقة الخاصة بالسقوف التمويلية القطاعية والنظر في إمكانية تطويرها بحيث لا تتعارض مع سياسات تحرير النشاط المصرفي، مع الأخذ في الاعتبار أن مراعاة المصلحة الكلية للاقتصاد لا تعني بالضرورة تقييد حرية المصارف والحيولة دون تحقيق أهدافها الربحية.

3/ دراسة حجم الطلب الكلي على التمويل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووضع السياسات الكفيلة بتوفير الموارد المطلوبة.

4/ استحداث أدوات نقدية تصلح لإدارة السيولة في الأجل القصير جداً وتنشيط سوق ما بين المصارف وذلك بالاستفادة من التجارب القائمة الآن والتي تتعامل بها المصارف على نطاق محدود وبناء على الثقة الشخصية المتبادلة، وذلك بتطوير تجربة الودائع الاستثمارية والقرض الحسن والإيداع كأمانات مستردة مع توفر الضمان المناسب.

استراتيجية ترقية الصادرات وإحلال الواردات بالإشارة إلى تجربة السودان



دراسات
وبحوث

ملخص

لقد تبنت الدولة مجموعة من البرامج لتعزيز وتنمية الصادرات وإحلال الواردات خاصة بعد انفصال الجنوب وفقدان جزء معتبر من موارد الدولة، وعُرف البرنامج الأول بالبرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2011-2013)، ثم البرنامج الخماسي خلال الفترة من (2014-2019)، وذلك لمحاولة إعادة الانعاش للاقتصاد السوداني من خلال التصنيع بغرض الصادر وإحلال الواردات الأساسية من السلع.

تهدف الورقة إلى دراسة أثر البرنامج الثلاثي على استراتيجية ترقية الصادرات غير البترولية وإحلال الواردات وتقييم هذا الأثر، وذلك من خلال تحليل الموقف والنتائج المحققة خلال الفترة (2011-2013) أي فترة تنفيذ البرنامج.

مقدمة

انتهجت الكثير من الدول النامية، خاصة دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات وذلك لتسريع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل، وتركز الاستراتيجية الأولى على تقليل حجم الواردات الكلية من السلع ومن ثم تحسين موقف الميزان التجاري، كما تتضمن هذه الاستراتيجية إنشاء وتنمية صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقاً، وذلك من خلال فرض رسوم جمركية عالية على استيراد السلع الأجنبية المماثلة، وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة وذلك لعدم تعقدها تكنولوجياً، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها، على



إعداد

عيسى أحمد ترايو
إدارة البحوث والتنمية

أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقاً. ويميز الاقتصاديون بين مفهومين لاستراتيجية إحلال الواردات، المفهوم الضيق ويتمثل في إن الإنتاج المحلي يحل محل الواردات بشكل يؤدي إلى نقص مطلق في حجم الاستيراد، والمفهوم الواسع هو قيام الإنتاج المحلي بالتعويض عن الواردات بحيث تستمر المستوردات في الزيادة ولكن بمعدل يقل عن معدل نمو الناتج الإجمالي. وهناك عدة أسباب دفعت بالدول النامية للأخذ باستراتيجية الإحلال محل الواردات، منها الارتفاع في أسعار المواد الخام والأولية التي تنتجها الدول النامية كانت أقل من الارتفاع في أسعار المواد المصنعة التي تنتجها الدول المتقدمة، بحيث مالت معدلات التبادل التجاري لمصلحة الدول المتقدمة، الأمر الذي شجع الدول النامية إلى إتباع تلك الاستراتيجية، بالإضافة إلى دورها المساعد في تكوين طاقة وقوة صناعية تسهم في حل العديد من المشكلات التي تواجهها الدول النامية وخاصة مواجهة البطالة من خلال توفير فرص العمل للإعداد المتزايدة من القوى العاملة.

تجارب بعض الدول النامية في استراتيجية إحلال الواردات وتطوير الصادرات

في هذا الإطار نشير للتجارب الناجحة لبعض الدول النامية، وتعتبر تجربتي ماليزيا وكوريا الجنوبية من التجارب الرائدة جداً والجديرة بالدراسة، وقد تميزت تجربة استراتيجية إحلال الواردات وتطوير الصادرات في كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية في الآتي:

- اعتماد استراتيجية إحلال الواردات كمرحلة أولى لمقابلة الطلب المحلي، ثم استراتيجية التصنيع من أجل التصدير كمرحلة تالية. وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات

المعتمدة على الموارد الطبيعية المحلية.

- احتكار تنظيم التجارة وقانون تجاري عادل، الإصلاح الزراعي وتقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن، قانون العمل، وقوانين الانتفاع من الأراضي.

- تطوير البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية وإقامة المجمعات الصناعية والمحافظة على البيئة المحيطة.

- إنشاء الوكالات التي تعنى بتشجيع التجارة والاستثمار لتوفير المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين فيما يتعلق بمصادر المواد الخام وأسعارها في مختلف الدول، وأسعار السلع المماثلة للمنتجات المحلية في السوق الدولية، والدول المنافسة، وإجراءات الاستيراد والتصدير... الخ.

- تناغم وانسجام السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع بعضها البعض، فلم يكن هناك أي تضارب بين السياسات، بل كانت تعزز إحداها الأخرى، واستجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة، والتنسيق والتشاور والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص.

- منح مختلف الحوافز لصناعات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

- إنشاء مؤسسات مالية تخصص في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبشروط ميسرة، وتقوم بضمان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر لديها ضمانات كافية للقروض.

- التحول من الحماية المغلقة إلى الانفتاح والمنافسة الخارجية.

من أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في كوريا وماليزيا:

- إن التجربة الصناعية في البلدين تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، تنزع إلى إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وعملت على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي. - لقد مثلت اليابان دور قاطرة النمو في كوريا الجنوبية

استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في السودان

تبنّت الدولة مؤخراً سياسة ترقية الصادرات غير البترولية خاصة بعد انفصال جنوب السودان في يوليو من العام 2011 واعتبرتها من أهم المصادر التي توفر موارد النقد الأجنبي في إطار البرنامج الاقتصادي الثلاثي (2011-2013م) الذي يركز على تشجيع الانتاج المحلي في كل القطاعات، وتوسيع قاعدة الانتاج من اجل التصدير.

وفي إطار استراتيجية إحلال الواردات استهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2012، توجيه القدر الأكبر من الموارد المالية المتوفرة للمصارف، وتلك التي تستقطب من المصارف الأجنبية المراسلة لصالح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع سلع احلال الواردات الاربعة (القمح، السكر، الحبوب الزيتية والأدوية) كمرحلة أولية لإشباع الطلب المحلي، بالإضافة إلى سياسة التصنيع الموجه إلى الانتاج من أجل الصادر في السلع الاربعة الواردة في البرنامج الثلاثي (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن).

أهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي (2011-2013م)

هدف البرنامج الاقتصادي الثلاثي للدولة إلى تبنى استراتيجية إحلال الواردات لتشجيع وإنشاء صناعات محلية تنتج سلعا لتعويض أو لتقليل الاعتماد على السلع المستوردة (استراتيجية إحلال الواردات). نصت سياسات البنك المركزي للعام 2012 على تقديم حزمة من الحوافز للمصارف التي تتجاوب مع اولويات سياساته، وتعمل على توجيه التمويل في مجال احلال الواردات وفي مجال الانتاج من اجل الصادر وكذلك المشاركة في تكوين محافظ تمويلية او استثمارية للإنتاج والتصنيع والتصدير في أي من المجالات التالية:

1/ سلع البرنامج الثلاثي من خلال تكوين محافظ تمويلية في مجال إحلال الواردات (القمح، السكر، الحبوب الزيتية والادوية) وفي مجال الإنتاج من أجل الصادر (القطن،

وماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية. وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجدير بالذكر أن الاستثمارات اليابانية عملت على توطین التقنية، وتسريع عملية استيعابها في دول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر.

- أن الصناعات الاستراتيجية يجب أن يتوفر لديها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

- أن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا - وعلى وجه الخصوص في كوريا وماليزيا - كان مسنوداً بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل وتدريب العمالة.

- يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربتين على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة". ويعد ذلك من أهم الدروس المستفادة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية. ويعني ذلك أن العمليات الإنتاجية تبدأ زهيدة التكلفة من خلال تشكيلة محدودة من السلع التي تباع على أساس قاعدة سعرية، ويتحول ذلك مع الزمن إلى تطور وتوسع في صنع منتجات ثانوية "ذات قيمة عالية" باستخدام المواد الأساسية المتاحة محلياً بتكاليف زهيدة والخبرة المكتسبة من خلال تسويق المنتجات الأولية.

العالمية وذلك من خلال التوجه نحو الانتاج في قطاعات الانتاج الحقيقي بالاعتماد على الموارد المتاحة وانتهاج مبدأ الاكتفاء الذاتي في مجالات سلع إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشير تجارب الدول التي انتهجت هذه السياسة إلى أنها قد حققت معدلات نمو جيدة، واعتمدت في مراحلها الاولى على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه السماح باستخدام العائد او الارباح المتحققة من بعض الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج والتصنيع والجدول رقم (1) يوضح موقف سلع إحلال الواردات خلال الفترة (2010-2014م).

الجدول رقم (1)

موقف واردات سلع البرنامج الثلاثي الاقتصادي (2011-2013)

مليون دولار

إجمالي الواردات الكلية	إجمالي واردات البرنامج	الأدوية	الحبوب الزيتية	القمح ودقيق القمح	السكر	العام
10.045	1.981	349	152.4	976.9	502.4	2010
9,236	1,741	376	148	711	506	2011
9,230	1,868	349	154	836	529	2012
9,918	2,249	412	149	1,042	646	2013

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والموجز الإحصائي للتجارة الخارجية

منتجات الثروة الحيوانية، الصمغ العربي الذهب والمعادن).

2/ القطاعات الانتاجية: وتشمل الزراعة والصناعة.

3/ التمويل متوسط الأجل والتمويل ذو البعد الاجتماعي والتمويل الاصغر.

4/ المشاركة بفعالية في عمليات السوق المفتوحة لتفعيل سوق ما بين المصارف.

5/ استخدام صيغ التمويل الاخرى خلاف صيغة المربحة.

6/ استحداث منتجات مالية جديدة.

وتشمل الحوافز التي تقدم للمصارف المتجاوبة مع السياسة زيادة مواردها من خلال الآتي:

- إعطائها أولوية في عمليات الضخ السيولي من البنك المركزي.
- إعطائها معاملة تفضيلية في التمويل المقدم عبر النافذة الاستثمارية بالبنك المركزي.
- اعطائها أولوية في تخصيص النقد الأجنبي عند الشراء من البنك المركزي.

- رفع النسبة المخصصة من حصيلة مبيعات النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة.

- حفظ ودائع من بنك السودان المركزي طرف المصارف.
- تخصيص نسبة 5% من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة إلى التخصيصات العادية، بعد نهاية كل ربع سنوي. بالإضافة إلى حوافز أخرى تشمل زيادة نسبة الحد الأقصى المسموح به من الاستثمار في الأوراق المالية، إعطاء أسعار تشجيعية عند الدخول في عمليات السوق المفتوحة (بيعاً وشراءً) وتخفيض تكلفة التمويل المقدم من البنك المركزي.

نتائج استراتيجية إحلال الواردات (2010-2013)

ساهمت استراتيجية إحلال الواردات التي اتبعتها الدولة في اطار البرنامج الاقتصادي الثلاثي في امتصاص الاثار التي ترتبت على الاقتصاد بعد الانفصال وتأثيرات الازمة المالية

الجدول رقم (2)

مساهمة واردات البرنامج الثلاثي لإجمالي الواردات

مليون دولار

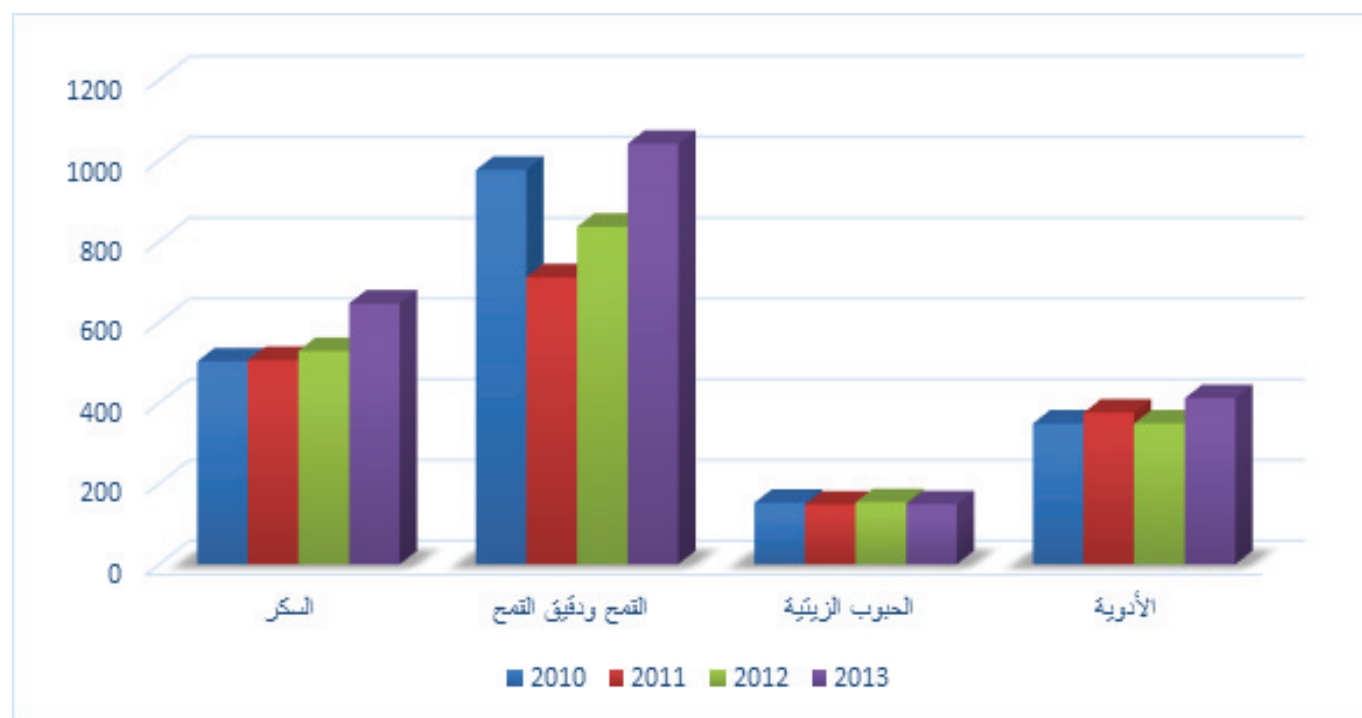
إجمالي واردات البرنامج	الأدوية	الحبوب الزيتية	القمح	السكر	العام
%19.7	%3.5	%1.5	%9.7	%5.0	2010
%18.8	%4.1	%1.6	%7.7	%5.5	2011
%20.2	%3.8	%1.7	%9.1	%5.7	2012
%22.7	%4.2	%1.5	%10.5	%6.5	2013

المصدر: تم احتساب هذه المؤشرات من قبل الباحث بناءً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.

يلاحظ من الجدول رقم(2)، والشكل رقم (1) ارتفاع نسبة مساهمة إجمالي واردات البرنامج الثلاثي والتي تشمل السكر، والقمح، الحبوب الزيتية والادوية في عام 2012 بنسبة 20.2% مقارنة بعام 2011م، ثم ارتفعت بنسبة 22.7% في عام 2013 مقارنة بعام 2012، الامر الذي يتطلب تفعيل السياسات في البرنامج الخماسي للدولة من خلال تقديم مزيد من الحوافز المشجعة وبالتركيز على السلع المستهدفة بالإحلال واعطاء الاولوية في اجراءات الحماية (الجمارك والضرائب) ومعالجة مشكلة تعدد أسعار الصرف المتعلق بالواردات حسب أولوية الانتاج والصناعة، وتوسيع مظلة السوق المحلي، بالإضافة إلى تقديم الدعم والتمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة النشطة (الزراعية والصناعية).

الشكل رقم (1)

موقف واردات سلع البرنامج الثلاثي الاقتصادي (2013-2011)



نتائج استراتيجية تعزيز الصادرات

بجانب سياسة إحلال الواردات، شجعت الدولة سياسة الإنتاج بغرض الصادر بالتركيز على سلع (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن) عن طريق إنشاء محافظ تمويلية بواسطة المصارف تحت إشراف ومتابعة البنك المركزي لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في المحافظ المذكورة عن طريق حفظ ودائع طرف المصارف المشاركة، وتخصيص نسبة (5%) من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة إلى التخصيصات العادية، بالإضافة إلى منح ميزات إضافية في مجال الحد الأقصى المسموح به لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية، وتشجيع المصارف على إنشاء صناديق استثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل سلع البرنامج، وتقديم الدعم لبعض البنوك المتخصصة (البنك الزراعي السوداني وبنك التنمية الصناعية) لزيادة الانتاج في المدي المتوسط.

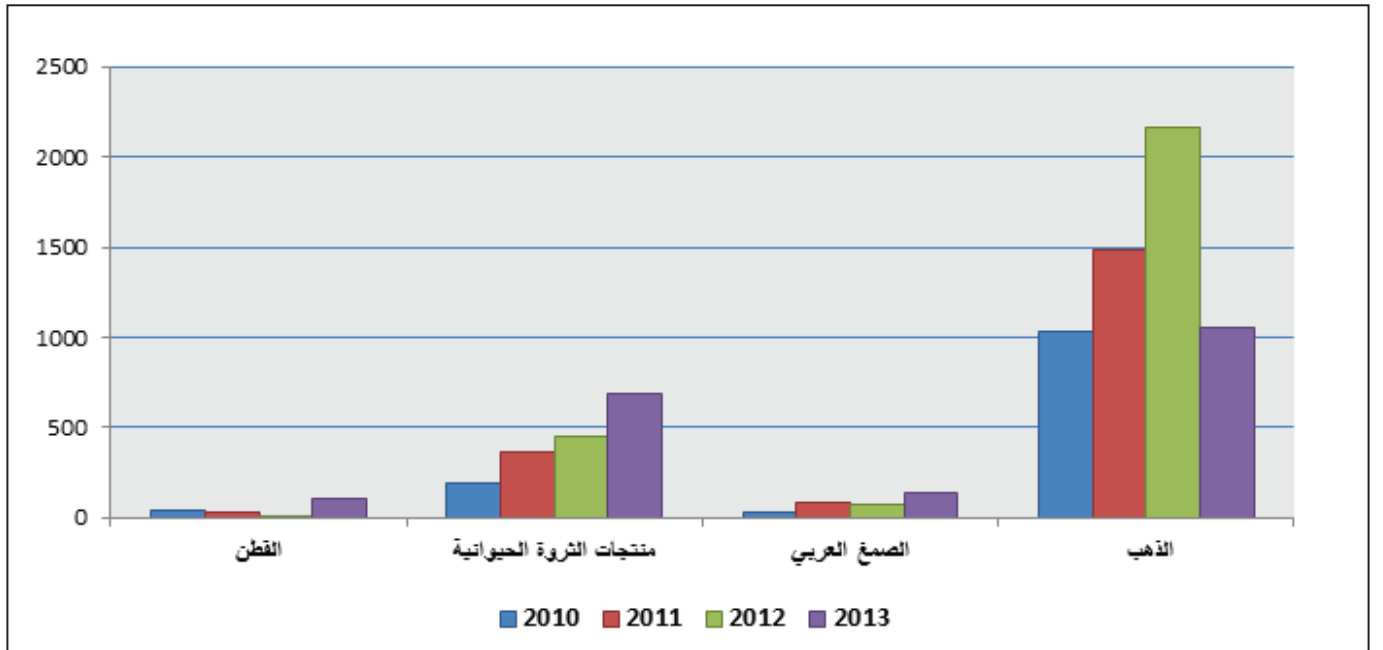
الجدول رقم (3) يوضح موقف سلع البرنامج بغرض الصادر

مليون دولار

العام	القطن	الثروة الحيوانية ومنتجاته	الصمغ العربي	الذهب	إجمالي صادرات البرنامج	إجمالي الصادرات الكلية
2010	34	193.5	23.8	1,034	1,286	11,404
2011	27	363.2	82	1,484	1,956	9,599
2012	11.8	446.4	67.1	2,158	2,683	4,067
2013	102.7	682.1	134.8	1,048	1,968	7,086

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والموجز الإحصائي للتجارة الخارجية

الشكل رقم (2) يوضح موقف سلع البرنامج بغرض الصادر



مساهمة صادرات البرنامج الثلاثي لإجمالي الصادرات

الصادرات	القطن	الثروة الحيوانية ومنتجاته	الصمغ العربي	الذهب	إجمالي صادرات البرنامج
2010	%0.3	%1.7	%0.2	%9.1	%11.3
2011	%0.3	%3.8	%0.9	%15.5	%20.4
2012	%0.3	%11.0	%1.7	%53.1	%66.0
2013	%1.4	%9.6	%1.9	%14.8	%27.8

المصدر: تم احتساب هذه المؤشرات من قبل الباحث بناءً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.

فقدان البترول، ويمثل هذا المؤشر نصيب الصادرات الواردة في البرنامج الثلاثي (القطن، الثروة الحيوانية ومنتجاته، الصمغ العربي، والذهب) من الناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشر التغطية:** يحسب بقسمة قيمة الصادرات الواردة في البرنامج إلى إجمالي الواردات، ويعبر عن معدل تغطية الواردات الاجمالية بالصادرات البرنامج فقط.

- **مؤشر الانفتاح التجاري في إطار سلع البرنامج الثلاثي:** ويحسب بقسمة قيمة الصادرات الواردة في البرنامج مضافاً إليها قيمة الواردات الواردة في البرنامج على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي في مجال الصادرات الواردة في البرنامج.

الجدول رقم (4)

بعض مؤشرات أداء صادرات البرنامج الاقتصادي الثلاثي

(2013-2011)

المؤشر العام	2010	2011	2012	2013
مؤشر القدرة على التصدير	%2	%3	%4	%3
مؤشر التغطية	%19.8	%29.1	%21.2	%12.8
مؤشر الانفتاح التجاري	%4.7	%5.3	%6.7	%6.8

المصدر: تم احتساب هذه المؤشرات من قبل الباحث بناءً على البيانات الواردة في التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والموجز الإحصائي للتجارة الخارجية.

يلاحظ من الجدولين رقم (2، 4)، والشكل رقم (2) تحسن في موقف مساهمة صادرات البرنامج الثلاثي والتي تشمل صادرات القطن، منتجات الثروة الحيوانية، الصمغ العربي، الذهب، حيث قفزت نسبة مساهمة إجمالي صادرات البرنامج من 20.4% في عام 2011 إلى 66.0% بنهاية عام 2012، الا ان هذه النسبة قد تراجعت إلى 27.8% بنهاية فترة البرنامج، الامر الذي يتطلب تطوير هذه الاستراتيجية من خلال تطوير القطاع الزراعي و تبني استراتيجية تعمل على خلق التوازن بين استراتيجية احلال الواردات وتشجيع الصادرات، وربط الانتاج بالطلب المحلي وبالتالي التخلص من النمط الاستهلاكي وزيادة الطاقة الصناعية القادرة على نقل الاقتصاد السوداني إلى المنافسة الخارجية.

بعض مؤشرات أداء صادرات البرنامج الاقتصادي الثلاثي: يمكن قياس أداء صادرات البرنامج الاقتصادي الثلاثي من خلال المؤشرات التالية:

- **مؤشر القدرة على التصدير في إطار سلع البرنامج:** ويحسب بقسمة قيمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن مدى قدرة الدولة على التصدير بعد

الجدول رقم (5)

معدل النمو لبعض الدول النامية التي طبقت استراتيجية
إحلال الواردات وتشجيع الصادرات للفترة من
(1976-1953)

الدولة	الفترة	الاستراتيجية التجارية	معدل النمو %
البرازيل	1960-1955	احلال الواردات	6,9
البرازيل	1965-1960	احلال الواردات	4,2
البرازيل	1970-1965	تشجيع الصادرات	7,6
البرازيل	1976-1970	تشجيع الصادرات	10,6
كولومبيا	1960-1955	احلال الواردات	4,6
كولومبيا	1965-1960	احلال الواردات	1,9
كولومبيا	1960-1955	تشجيع الصادرات	6,5
كوريا الجنوبية	1960-1955	احلال الواردات	5,2
كوريا الجنوبية	1960-1955	تشجيع الصادرات	6,5
كوريا الجنوبية	1960-1955	تشجيع الصادرات	10,3
تونس	1960-1955	احلال الواردات	4,6
تونس	1960-1955	تشجيع الصادرات	9,4
السودان	2012-2011	احلال الواردات وتشجيع الصادرات	1.4
السودان	2013-2012	احلال الواردات وتشجيع الصادرات	3.6

<http://www.johnwiley.com.au/highered/eoaze/>:

من خلال الجدول رقم (4)، تؤكد المؤشرات ان سياسة تشجيع الصادرات نجحت بعد فترة من تبني سياسة احلال الواردات التي تعتبر السياسة الاساسية واللازمة في حالة السودان. وتشير تجارب الدول ان فشل او تعثر استراتيجية احلال الواردات وتشجيع الصادرات نتيجة للاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية وضعفها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي للاستجابة للتطورات والمتغيرات الاقتصادية كجزء لا ينفصل عن المتغيرات العالم الخارجي.

يلاحظ من الجدول رقم (4) تدنى مؤشر القدرة على التصدير بسبب ضعف نسبة الصادرات الواردة في البرنامج إلى إجمالي الصادرات. وأيضاً يلاحظ ضعف مؤشر التغطية بسبب ضعف في نمو الصادرات الواردة في البرنامج من جهة وارتفاع الواردات الواردة في البرنامج من جهة أخرى. اما على مستوى مؤشر الانفتاح التجاري بالرغم من قلة نسبتها، الا ان هذا المؤشر قد طرأ عليه بعض التحسن، اذ ارتفع من 5.3% في عام 2011 إلى 6.7%، 6.8% في عامي 2012، 2013 على التوالي.

المشاكل التي تقف في تنفيذ استراتيجية ترقية الصادرات السودانية: يعاني قطاع الصادرات السودانية مجموعة من المشاكل والعوامل التي تحول دون وصول المنتج المحلي إلى الاسواق الخارجية منها:

- ضعف القدرة التنافسية بسبب ارتفاع اسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار نفس السلع في الدول الاخرى.
- عدم الاستغلال الامثل للموارد المتعددة والمتنوعة، بجانب تصدير السلع في شكلها الخام، الأمر الذي يفقد الدولة ميزتها النسبية في انتاج بعض السلع مستقبلاً.
- انتشار ثقافة الاستيراد لدى المتعاملين في مجال التجارة بدلاً من تحمل مخاطر الانتاج ومن ثم التصدير.
- غياب المعلومات الاساسية، حيث أن تزويد المصدرين المحليين بالبيانات والاحصاءات الكافية عن الاسواق الخارجية تمكنهم من معرفة اتجاهات السلع في هذه الاسواق.

الجدول رقم (5) يوضح معدل النمو لبعض الدول النامية التي طبقت استراتيجية احلال الواردات وتشجيع الصادرات للفترة من 1976-1953 وحالة السودان خلال الفترة (2013-2011).

الإطار الاستراتيجي لسياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات:

تعتمد استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات على مبادئ بسيطة جداً تتمثل في ضعف القدرة التكنولوجية محلياً يصاحبها البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة، وجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية، والحصص وإجراءات أخرى وبالتالي جعل إنتاج صناعات الواردات أمراً مربحاً. كما أن هناك نوعين من الاستراتيجيات في هذا الإطار، الأولى استراتيجيات موجهة نحو السوق المحلي وأخرى نحو السوق الخارجي.

فيما يلي تحليل الإطار الاستراتيجي لسياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات خلال المرحلة المقبلة

المحور	الهدف	دور الدولة
استراتيجية إحلال الواردات	إشباع احتياجات السوق المحلي	توفر الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية ولضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق. وذلك من خلال المراحل التالية: المرحلة الأولى: يتم التركيز في التوسع في إنتاج السلع والصناعات الاستهلاكية الأساسية الواردة في البرنامج الثلاثي المرحلة الثانية: إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد في كل الصناعات الاستهلاكية، وعندما يتم إشباع السوق المحلي تماماً عندها تبدأ الدولة في التوجه نحو تصدير المنتجات المحلية، كما تبدأ في إحلال الصناعات الوسيطة والرأسمالية المحلية محل الأجنبية، زيادة في واردات السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الدخل. المرحلة الثالثة: يتم التوسع في إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية مثل الآلات والمعدات الثقيلة.
استراتيجية ترقية الصادرات	زيادة الانتاج والانتاجية بغرض الصادر	1. توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة واطاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي للتوسع في الانتاج والتصنيع لأجل الصادر 2. تشجيع المشروعات والصناعات المحلية ذات القيمة المضافة العالية وتوسيع دائرة الانتاج فيها من أجل زيادة تنافسية المنتجات السودانية في الأسواق الخارجية. 3. الإصلاح الشامل لقطاعات الانتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة) وتقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن. 4. تطوير البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية وإقامة المجمعات الصناعية والمحافظة على البيئة المحيطة 5. العمل على وضع سياسات لتطوير الصادرات السودانية بالاستفادة من التجربة الماليزية، حيث تعلمت ماليزيا أفكاراً عملية من التجربة اليابانية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 6. إنشاء المراكز والمؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات السودانية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.



توصيات حول استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات

- 1/ الاستمرار في سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات القائمة مع إضافة بعض الحوافز التشجيعية لقطاع الصادر والوارد وفقاً لبرامج وخطط تنموية تراعي العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية الخارجية.
- 2/ الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تطبيق سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات.
- 3/ الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال إنشاء وتنمية الصناعات المحلية لإنتاج السلع التي تستورد حالياً.
- 4/ اتباع سياسة الحماية للمنتجات السودانية بما يتيح قدرتها على التطوير وتحقيق الميزة التنافسية.
- 5/ اعتماد استراتيجية إحلال الواردات كمرحلة أولى لإشباع الطلب المحلي (الاكتفاء الذاتي) من السلع والمنتجات، ومن ثم استراتيجية الانتاج بغرض الصادر كمرحلة ثانية.
- 6/ زيادة التمويل المصرفي المقدم للقطاعات الانتاجية التي تزيد من صادرات وواردات سلع البرنامج الثلاثي.

- 7/ معالجة اختلالات سعر صرف العملة الوطنية بهدف زيادة تنافسية الصادرات السودانية ومعالجة الخلل الحاصل في الميزان التجاري.
- 8/ تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي في قطاعات الانتاج خاصة الزراعي والصناعي.

المراجع والمصادر

1. تقارير اللجان المختلفة للبرنامج الثلاثي 2011-2013.
2. التقرير الختامي لأعمال لجنة الحوافز يناير 2012.
3. سلوى صبري - سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير 2012.
4. قراءات مختلفة لتجارب الدول الآسيوية في مجال استراتيجية احلال الواردات وتشجيع الصادرات.
5. تقارير بنك السودان المركزي لأعوام مختلفة.
6. بن زيادي اسماء وآخرون - تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر مارس 2013.

وسائل التمويل الأصغر المجتمعية في السودان



دراسات
وبحوث

تمهيد

تعددت نشاطات التمويل الأصغر في السودان خلال السنوات الماضية على الرغم من أن هدف تحقيق نسبة 12% المخصصة من إجمالي التمويل المصرفي للتمويل الأصغر لم يتحقق منها في المتوسط إلا الثلث تقريباً⁽¹⁾. كما أن هنالك أكثر من 3 مليار جنيه سوداني تم تقديمها سنوياً لتمويل مشروعات التمويل الأصغر الفردية والجماعية بواسطة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، بمتوسط بلغ أكثر من ربع مليون مستفيد سنوياً، بينما هنالك أكثر من 10 مليار جنيه قابله للتمويل لحوالي المليون مستفيد في العام يمكن استغلالها للتمويل الأصغر، إذا تحققت النسبة المستهدفة أعلاه.

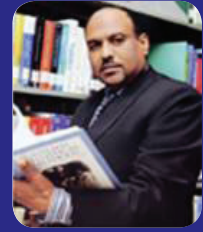
ربما تكون المشروعات المكررة والمحدودة وغياب الضمانات المناسبة وضعف دراسات الجدوى أو ارتفاع تكلفة التمويل من أهم أسباب ضعف التمويل. ونرى أيضاً عدم معرفة المؤسسات المالية واستغلالها للوسائل واعتمادها أكثر على المشروعات الفردية من أهم أسباب ضعف حجم التمويل.

تغطي الوسائل فجوة كبيرة في دعم المجتمعات وتقديمها بصورة جماعية للمؤسسات التمويلية، نظراً لعلاقتها المتينة ومعرفتها اللصيقة بالمجتمعات المحلية ومقدرتها على تحديد وتقييم أفراد هذه المجموعات في استحقاقهم للتمويل، وحسن إدارته وتوفير ضماناته ومتابعة العمل. إلا أن أدوار هذه الوسائل تحتاج لتنظيم وتفعيل ودعم.

تتناول هذه الورقة واقع الوسائل في نشاطات التمويل الأصغر بالسودان، بدءاً بتعريفها مروراً بدرجة أهميتها وانتشارها ومؤشرات أدائها العام، وانتهاءً بآليات تفعيلها.

مفهوم وأدوار الوسائل

يشير مفهوم الوسائل في عمومها إلى تكامل وترابط مجموعة من آليات التنفيذ لتقديم الخدمات المالية وغير المالية ومتابعة عميل التمويل الأصغر. والوسائل هي «منظومة المؤسسات والتنظيمات الرسمية والمجتمعية التي



بروفيسور/ بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم

وحدة التمويل الأصغر
بنك السودان المركزي

(1) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2012، «تنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان»، محاضرة عامة جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ضمن برنامج المنتديات والمحاضرات العامة ومناشط مركز معلومات التنمية، أكتوبر.

تعمل على حصول الفئات المستهدفة على خدمات التمويل الأصغر والتي تحول ظروف بعينها دون وصولهم إليها، وذلك عبر توسطها بين مقدمي الخدمة (المانحين، البنوك، الصناديق الاجتماعية وغيرها) وبين هؤلاء المستهدفين بما يضمن وصول تلك الخدمات للمستفيدين وحصولهم عليها في أماكن تواجدهم»⁽²⁾.

وتنقسم الوسائط من حيث طبيعتها وأدوارها على عدة أقسام. فالاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية التي تعمل على توصيل عضويتها للتمويل الأصغر تختلف عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة التي تقوم بالدعم المؤسسي والتدريب والمساهمة في تطوير وتقييم قطاع التمويل الأصغر عبر الدراسات والأفكار.

بعض الحقائق حول وسائط التمويل الأصغر بالسودان

هنالك عدة وسائط للتمويل الأصغر في السودان إلا أنه يمكن تقسيمها للمجموعات الرئيسية التالية، حسب مرجعيتها القانونية:

- الاتحادات والنقابات الفتوية والمهنية (قانون تنظيمات العمل)

- الجمعيات التعاونية (قانون التعاون)

- الصناديق الاجتماعية (قانون خاص)

- المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية (قانون مفوضية العون الإنساني)

- تنظيمات قاعدية (تنظيمات مساعده ذاتية)، (لا تحتاج لقانون)

- صناديق ريفية (قوانين ولائية ومحلية)

- منظمات الأمم المتحدة (اتفاقيات دولية)

تقوم هذه الوسائط بتحديد وتنظيم الجهات المستهدفة في شكل مجموعات تضامنية، المساعدة في تجهيز المستندات الثبوتية، والمتابعة والمساعدة في التدريب، تحسين فعالية البرامج، المساعدة وتوفير المعلومات والبيانات حول الجهة المستهدفة ورفع الوعي المجتمعي في التمويل الأصغر وتسخير الادخارات الصغيرة، وتقديم أفكار حول تنمية المشروعات ونشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية، ورفع القدرات في مجالات التعامل

(2) محمد على الحسين، 2012، مفاهيم وأساسيات التمويل الأصغر وسياسات بنك السودان المركزي، ورقة غير منشورة، وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي.

مع المؤسسات المالية ومسك الدفاتر وإدارة المشروعات ونشر الوعي الادخاري، الخ⁽³⁾.

وفي السودان ظهر مفهوم الوسائط في مجال التمويل الأصغر حديثاً عندما بدأ عجز الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية والمانحين للوصول بخدماتهم للفئات المستفيدة في مواقع تواجدهم المكانية، وخاصة في المناطق الريفية. أي عندما بدأت تظهر الفجوة بين العرض والطلب على التمويل. وفي نهاية عام 2010م تم التفكير عبر ورشة أعدتها ولاية الخرطوم في إدخال آلية جديدة في التمويل الأصغر عبر تفعيل دور الوسائط المجتمعية التي تقوم بالأدوار التالية:

- القدرة للوصول إلى عملاء التمويل الأصغر وسد الفجوة بين العرض والطلب

- انتخاب عملاء التمويل الأصغر والمساعدة في اختيار المشروعات المساعدة في التدريب

- إدخال المفاهيم الصحيحة للتمويل الأصغر

- المتابعة الدورية لعملاء التمويل الأصغر والعمل كضامن للتمويل والمساعدة في تمويلهم بالجملة

الإطار الأول والثاني أدناه يوضحان عينه مختارة من الدور الذي يقوم به نوعان الوسائط (الجمعيات والمنظمات) في مجالات دعم التمويل الأصغر بالسودان، بينما يقدم الإطار الثالث تجربة الوسائط في أكبر بنك للتمويل الأصغر، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية.

الإطار رقم (1) دور الوسائط المجتمعية في التمويل الأصغر بالسودان: الجمعيات

وخلال السنوات الماضية قامت ونجحت العديد من الوسائط مثل مشروع المسرة في ولاية شمال كردفان مع منظمة ستر، وكذلك منظمة صناع الحياة والجمعية الإفريقية لرعاية الطفولة والأمومة، والاتحادات الخاصة بالمعوقين حركيا والصم والمكفوفين ومصابي الألغام واتحاد المرأة السودانية وعدد من التنظيمات المهنية مثل رابطة المرأة العاملة وصغار المنتجين مثل الجمعيات النسوية الزراعية في ولاية القضارف.

(3) إقبال جعفر الحسين ونوال المجذوب، 2008، "التمويل الأصغر في السودان"، ورقه قدمت في ورشة التمويل الأصغر، 20 ديسمبر، وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، وبنك السودان المركزي.

فيما يلي بعض التفاصيل حول أهم المشروعات التي اعتمدت على الوسائط الريفية.

المشروع	الوسيط	المشروع ودور الوسيط
مشروع الأسر المنتجة (المسرة) ولاية شمال كردفان	منظمة سترة	<p>المشروع:</p> <p>المشروع نسوى متكامل يهدف لتحقيق الأمن الغذائي (مشروعات زراعية وإنتاج حيواني) والتخفيف من حدة الفقر وسط النساء العائلات للأسر (5000 امرأة) في 100 قرية، فضلا عن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ونشر ثقافة التمويل الأصغر بالمناطق الريفية.</p> <p>بدأت بـ 15 جمعية نسوية و760 مستفيدة برصيد تمويل 1.3 مليون جنيه، وحجم العمليات الفردية 2 ألف، ونسبة سداد 100%. وسيتم تنفيذ المرحلة الثانية والتي تستهدف 24 جمعية بحجم تمويل قدره 2.3 مليون جنيه 0 لعدد 1200 مستفيدة.</p> <p>دور الوسيط:</p> <p>تدريب الفئات المستهدفة على مسك الدفاتر وإدارة وكتابة التقارير</p>
مشروع الجمعيات النسوية الزراعية بولاية القضارف	الجمعيات النسوية	<p>المشروع</p> <p>تمويل وتدريب للجمعيات النسوية (100 جمعية) لعدد أكثر من 3000 عضو، بمتوسط 30 عضو للجمعية الواحدة. كما ساهمت بعض الشركات في توفير المعدات وإنشاء مخازن الغلال واستمر المشروع أيضا في موسمي 2011-2012 وكذلك 2012-2013 (بمبلغ 4 مليون جنيه)</p> <p>دور الوسيط</p> <p>تساهم الجمعيات النسوية في إدارة ومتابعة القروض. مقومات النجاح تشمل الإشراف المباشر على تكوين الجمعيات ومنح التمويل ومتابعة وصوله للمستفيدين ومتابعة السداد والزيارات الميدانية خلال الموسم،</p>
مشروع ابسمي ولايتي شمال وجنوب كردفان	جمعيات ائتمانية ادخارية	<p>المشروع</p> <p>تم تطوير هذه المبادرة بعون من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بغرض الوصول للأسر الفقيرة عبر قروض صغيرة لا تتجاوز 2 ألف جنيه سوداني ببرنامج تمويل أصغر مستدام تغطي أكثر من مليون أسرة فقيرة في 10 ولايات على مدى 10 سنوات وبانطلاقة تجريبية في ولايتي شمال كردفان (محلية أم روابة)، وجنوب كردفان (محلية لقاوة) في العام 2010 ولمدة 3 سنوات (حتى 2013)</p> <p>دور الوسيط</p> <p>للبرنامج 90 قرية تشمل 510 جمعية ائتمانية ادخارية، عدد الأعضاء 9154 عضو. تم الوصول إلى 8346 أسرة بالمحليتين عبر الوسيط.</p>

المصدر: وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي.

الإطار رقم (2) دور وسائط المنظمات في التمويل الأصغر بالسودان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في إطار نشاط التمويل الأصغر قام برنامج الأمم المتحدة بالسودان منذ العام 2006 بالتالي:

- 1/ تقييم وضع التمويل الأصغر بالولايات الشرقية والغربية،
- 2/ المشاركة بفعالية في المنتديات المتعلقة بالتمويل الأصغر بالحضور والتمثيل والتمويل من بينها منتدى الشمول المالي للشباب،
- 3/ تطوير التمويل الأصغر وقطاع الأعمال (الصيرفة من غير فروع، وتنمية الجمعيات الادخارية والائتمانية)
- 4/ الدعم المؤسسي والدعم على المستوى القاعدي (التدريب على سلسلة القيمة، وتقييم مقدمي التمويل الأصغر ومبادرات رواد الأعمال والبادئين في المشروعات).

وكانت محصلة المستفيدين 1500 في 25 مؤسسة. وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه البرامج 137300 دولار أمريكي، غطت النشاطات ولايات المركز، الشمال، دارفور، الشرق، كردفان والنيل الأزرق.

ويخطط البرنامج في المستقبل على دعم شبكات مقدمي التمويل الأصغر، وتنمية المشروعات وتوفير المعلومات المتعلقة بالتمويل الأصغر.

(المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الإطار رقم (3): الوسائط وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية

نجح بنك الادخار والتنمية الاجتماعية خلال السنوات الماضية في استقطاب عدد كبير من الوسائط في مشروعات التمويل الأصغر المباشر، أو تمويل الأفراد عبر الوسيط أو تمويل الأفراد بإشراف الوسيط. وتعريف كلا منهما كالآتي:

1/ التمويل المباشر: للوسيط (مؤسسات التمويل الأصغر): يمنح غالبا بصيغة المضاربة المقيدة للوسيط الذي يكون المسئول الأول والأخير عن التمويل للمستفيدين. (تمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر)

2/ تمويل الأفراد عبر الوسيط: غالبا ما يتم عبر صيغة المشاركة للوسيط الذي يقوم بتمويل القاعدة عبر صيغة المربحة (تمويل بالجملة للوسائط).

3/ تمويل الأفراد بإشراف الوسيط: يتم تمويل الأفراد مباشرة من المصرف وعلاقات الأخير تكون مباشرة مع المستفيدين بينما يكون دور الوسيط في المتابعة. (تمويل للأفراد بمتابعة الوسائط).

من أهم شروط الأهلية للوسائط للحصول على التمويل الهوية القانونية، وشهادة التسجيل، والتزامات الوسيط القائمة لدى الجهاز المصرفي، والهيكل الإداري (3 ضباط كحد أدنى)، والسيرة السابقة في منح التمويل الأصغر ونسبة التعثر وحجم المحفظة ومدخرات الأعضاء، وخطة الوسيط للتنفيذ، ونظام اختيار العملاء، علما بأن الأفضلية للوسيط الذي لديه نظام مدخرات. وقد بلغ عدد الوسائط والجمعيات القاعدية التي تعامل معها البنك (547) تفصيلها حسب الولايات كالآتي:

الولاية	الوسائط والجمعيات القاعدية
الخرطوم	84
شمال كردفان	134
غرب كردفان	75
الجزيرة	15
النيل الأزرق	10
شمال دارفور	48
القضارف	42
البحر الأحمر	3
سنار	21
نهر النيل	3
جنوب كردفان	46
كسلا	20
النيل الأبيض	24
جنوب دارفور	12
إجمالي	547

(المصدر: بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، إدارة التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية، الخرطوم).

حقائق حول الانتشار والأداء العام للوسائط

ليس هنالك دراسات أو بيانات حول الوسائط بمختلف أنواعها وتوزيعاتها الجغرافية والنوعية. وهذا الأمر يشكل عقبة كبيرة في سبيل معرفة واقع وأداء هذه الوسائط. هنالك ورقتان فقط تناولتا دور الوسائط بصورة واضحة.⁽⁴⁾ ولكن الدراسة الوحيدة، والتي شملت بيانات حول وسائط التمويل الأصغر قامت بها شركة (باكت) الاستشارية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن برنامجه لدعم الاستراتيجية الشاملة لدعم القطاع الخاص، وتنسيق مع بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر⁽⁵⁾، وذلك بهدف تنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، خاصة الدعم المؤسسي لمقدمي الخدمة والزبائن لتبني أفضل الممارسات في تقديم خدمات التمويل الأصغر واقتراح السياسات وتطوير المناخ التنظيمي. وهدفت الدراسة في مجملها إلى وضع خريطة لمقدمي خدمات التمويل الأصغر بالسودان وتقييم مقدراتهم ووضع خارطة طريق لتنمية القدرات في 15 ولاية.

وفي الجزء الخاص في الدراسة بتقييم مقدمي خدمة التمويل الأصغر الرسمية (المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والصناديق الاجتماعية والوسائط)، تم تصنيف الوسائط (التي شملت المنظمات غير الحكومية، الجمعيات القاعدية) ضمن مقدمي خدمات التمويل، ووصفت الدراسة الأداء العام للوسائط في السودان بالوسط بعد أن قامت بتقصي الحقائق المقارنة بين الوسائط، ومقدمي خدمات التمويل الأصغر (المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والصناديق الاجتماعية) في ثلاثة مؤشرات رئيسية: المؤسسية والانتشار وخدمات التمويل الأصغر.

وفي جانب الوسائط شملت الدراسة 18 وسيط نشط (منظمة وجمعية) تقدم خدماتها عبر 87 نافذه. وكان توزيع الوسائط الجغرافي مقارنة بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر حسب الولايات كالتالي:

جدول رقم (1) توزيع الوسائط الجغرافي مقارنة بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر

الولاية	عدد فروع المصارف	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	عدد الوسائط	الصفة القانونية للوسائط
الشمالية	28	2	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (7 نوافذ) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (14 نافذة) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
البحر الأحمر	20	1	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1 نافذتان) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
كسلا	7	6	2	الوكالة الدولية للبحث في التنمية (1 نافذتان) منظمة (براكتيكال أكشن)، (1) الصفة القانونية: (فرعيات منظمات أحسنه)
القضارف	12	1	3	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (3 نوافذ) جمعية القطية (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية ومنظمة محتملي مدني)
الجزيرة	15	8	1	الاتحاد العام للمرأة السودانية (7 نوافذ) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (8 نوافذ) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
سنار	15	0	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (2) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (4 نوافذ) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
النيل الأزرق	6	0	4	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (10 نوافذ) مركز دراسات السلام (كلية تنمية المجتمع) (6) وحدة التمويل الأصغر وزارة الزراعة (1) وحدة التمويل الأصغر وزارة الثروة السمكية (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية، جامعة ولائية، وحدات حكومية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي). محتملي مدني)
النيل الأبيض	19	0	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (8) وحدة الأمن الغذائي (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمة غير حكومية، ووحدة حكومية تتبع لوزارة الزراعة)

(4) نعمان يوسف حمد، 2012، الوسائط ودورها في انتشار خدمات التمويل الأصغر، قدمت في ورشة التمويل الأصغر، البنك الفرنسي السوداني، فبراير، وإقبال جعفر الحسين ونوال المجذوب، 2008، "التمويل الأصغر في السودان"، مرجع سبق ذكره.

(5) PACT, 2012, Mapping, Capacity Assessment & Capacity Development of Microfinance Providers in Sudan

الأداء العام

وكانت نتائج الوسائط في هذه المؤشرات الثلاث كالتالي:

جدول رقم (2): الأداء العام للوسائط في السودان

الموارد المالية	(1) ضعيف	المؤسسية
المقدرات الإدارية	(2) متدني	
الموارد البشرية	(5) عال جدا	
والتقانة	(1) ضعيف	
النسبة		45%
عدد العملاء	(4) عال	الانتشار
التغطية	(4) عال	
المقدرة للوصول للفقراء	(4) عال	
النسبة		73%
تنوع الخدمات	(1) ضعيف	خدمات التمويل الأصغر
توسيع قاعدة الخدمات	(5) عال جدا	
توزيع الخدمات	(5) عال جدا	
تنوع المنتجات	(1) ضعيف	
النسبة		60%
النسبة الإجمالية		58%
التقييم الإجمالي		معقول

المصدر: PACT, 2012, Mapping, Capacity Assessment & Capacity Development of Microfinance Providers in Sudan ص. 61

صنفت الدراسة مدى النتيجة من (1) إلى (5): (1) مستوى ضعيف و (5) عال

بجانب الوسائط شمل التقييم أيضا مقدمة خدمات التمويل الأصغر. وكانت نتائجها الإجمالية لهذه المجموعات وفي كل مؤشر كالتالي:

المصارف: الإجمالي 45% (ضعيف)،
(المؤسسية 70%، الانتشار 33%، وخدمات التمويل الأصغر 3%)

مؤسسات التمويل الأصغر: الإجمالي 80% (جيد)،
(المؤسسية 80%، الانتشار 80%، خدمات التمويل الأصغر 80%)

الصناديق الاجتماعية: الإجمالي 78% (جيد)،

الولاية	عدد فروع المصارف	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	عدد الوسائط	الصفة القانونية للوسائط
شمال كردفان	19	2	1	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (21 نافذه) (10) رابطة المرأة العاملة (9) منظمة حوار (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمه غير حكومية)
جنوب كردفان	13	2	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
شمال دارفور	7	1	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
غرب دارفور	6	0	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
جنوب دارفور	15	1	3	اتحاد مزارعي جنوب دارفور (1) اتحاد الرعاة (جنوب دارفور) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
نهر النيل	25	1	2	الاتحاد العام للمرأة السودانية (1) الاتحاد الوطني للشباب السوداني (1) الصفة القانونية: (فرعيات لمنظمات غير حكومية)
الخرطوم	79	13	4	محفظة المرأة (1) المبادرة السودانية للتنمية (سوديا) (4 نوافذ) (1) جمعية قطر الخيرية (1) الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (1) الصفة القانونية: منظمات غير حكومية وطنية وإقليمية وعالمية
إجمالي	286	38	87	

المصدر: PACT

(المؤسسية 65%، الانتشار 93%، وخدمات التمويل الأصغر 20%).

من مؤشرات الأداء يمكن الوصول للنتائج التالية:

- الضعف في الموارد المالية والمقدرات الإدارية وتنويع المنتجات
- مواطن القوة في العملاء والتغطية والمقدرة للوصول للعملاء
- والموارد البشرية وتوزيع المنتجات وتوسيع قاعدة الخدمات.
- فضلا عن أن تحليل القوة والضعف والفرص والتحديات
- (6) SWOT في الدراسة توصل إلى نفس النتائج تقريبا:
- في مواطن القوة: تتميز الوسائط بالانتشار وسط المجتمعات الريفية

- في الضعف: ضعف المقدرات المالية والإدارية للوسائط.
- في الفرص: وجود فرصة التعاون بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والوسائط (بعد توسيع نطاقها وشمولها)
- كما أشارت الدراسة أيضا إلى ما أسمته «مساوئ في أداء الوسائط» تلخص في ضعف المقدرات المالية التي تشير إلى حاجتها للتمويل. هذه المساوئ تلخص في التالي:
- الأهداف المتعددة للوسائط التي تضغط على مواردها الشحيحة.

- عدم مقدرتها على إظهار الضمانات المالية اللازمة بواسطة الجهات الممولة لعضويتها.
- كما أشارت أيضا إلى حاجتها إلى الدعم المؤسسي والتقني⁽⁷⁾.
- تشير هذه النتائج الأساسية إلى أن مواطن القوة تتعلق بقوة أداء وفوائد الوسائط، بينما نقاط الضعف تشير إلى الضعف في دعم مقدراتها لتتمكن من أداء دورها بصورة أكثر فعالية. بمعنى أن هذه النتائج لا تنقص البتة من أهمية الوسائط والدور الكبير الذي قامت به خلال السنوات الماضية في التغطية والوصول للعملاء، وتوزيع المنتجات وتوسيع الخدمات كما يظهر من النتائج أعلاه، بل تشير إلى تجاهل هذه الآلية الهامة من قبل كل شركاء التمويل الأصغر بالبلاد وعدم تقديم الدعم الكافي لها مما أدى لهذه النتائج الكلية المتواضعة.

التغطية مقارنة بعدد الفقراء

وفي جانب التغطية الجغرافية مقارنة بعدد الفقراء، وحسب

البيانات الرسمية لتوزيعات الفقراء فإن الجدول التالي يوضح أن عدد الوسائط للأفراد الفقراء في الأقاليم يأتي بنتيجة عكسية لأعداد الفقراء في هذه الأقاليم، حيث تقل الوسائط في الأقاليم الفقيرة مقارنة بالأقاليم الأقل فقرا. هذا يتطلب إعادة النظر في السياسات بحيث تقوم الجهات المختصة بتشجيع وسائط ولأية حسب درجة الفقر وعدد الفقراء المستهدفين بالتمويل الأصغر.

جدول رقم (3)

توزيع الوسائط الجغرافي مقارنة بعدد المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر

الأقاليم	السكان (ألف نسمة)	النسبة	الترتيب (1 لأعلى درجة فقر)	عدد الوسائط	تغطية الوسائط للفقراء (ألف)	الترتيب (1 للعدد الأقل)
دارفور	4711	62.7%	1	7	673	6
كردفان	2540	58.7%	2	23	110	3
الشرقي	2099	46.3%	3	7	300	4
الأوسط	3369	45.4%	4	30	112	2
الشمالي	613	33.7%	5	16	38	1
الخرطوم	1371	26.0%	6	4	343	5

المصدر: بيانات الفقر والوسائط الواردة في الجدول صفحة 52 (تغطية مقدمي الخدمة للفقراء بالأقاليم) والجدول في صفحة 39 (أعداد مقدمي خدمة التمويل الأصغر)،

PACT, 2012, Mapping, Capacity Assessment & Capacity Development of Microfinance Providers in Sudan

تفعيل دور الوسائط: الأهمية والآليات

من الأفضل تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل للمشروعات الجماعية وذلك للأسباب التالية:

- ليس هنالك مشكلات في الرؤية الخاصة بالمشروع لأنها مشروعات قائمة في الغالب وناجحة.

6) SWOT: Strength , Weakness, Opportunities & Threats

7) PACT, 2012, Mapping, Capacity Assessment & Capacity Development of Microfinance Providers in Sudan. ص. 58

- تأكيد البعد الاجتماعي للتمويل الأصغر عبر هذه المشروعات الجماعية
 - ضمان تمويل أكثر عدد ممكن ورفع نسبة محفظة التمويل الأصغر.
 - زيادة أعداد مستفيدي التمويل الأصغر على المستوى القومي.
 - ضمان أكبر لعوامل النجاح للمشروعات نظرا لوجود الشركاء والجماعية في العمل.
- هذا النوع من التمويل يحتاج في الأساس لتنظيم القواعد وتقديمها للمصارف ومؤسسات التمويل ومن هنا يأتي دور الوسائط وضرورة تفعيلها.
- هنالك إشارات جيدة واهتمام في الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتمويل الأصغر في السودان بالوسائط، حيث أشارت استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان المصدرة في العام 2006 إلى أهمية التنسيق بين الشركاء في قطاع التمويل الأصغر من مؤسسات وحكومة ومنظمات غير حكومية وممارسين ومانحين وغيرهم⁽⁸⁾. كما أشارت في خطة العمل إلى الانتشار عبر الترابط بين المصارف والمنظمات غير الحكومية والصناديق الاجتماعية ومجموعات المساعدة الذاتية وغيرها.⁽⁹⁾ وعلى الرغم من مثل هذه الدعوات التي صدرت في السابق، ومن الأداء الذي تحقق من الوسائط خلال السنوات السابقة إلا أن:
- دور الوسائط بمختلف أنواعها غير معروف على وجه التحديد.
 - لم يتم بعد تفعيل دور الوسائط، على الرغم من مرور سنوات على بدء نشاطاتها.

ولتحقيق هذين الهدفين نرى التالي:
أولاً: تجميع بيانات وافيه ودقيقة وعمل خريطة قومية عن الوسائط والأدوار التي قامت بها وتصنيفها حسب نوعية مساهمتها في عمليات التمويل الأصغر.

ثانياً: القيام بدراسة وافيه حول الدور الذي لعبته الوسائط في التمويل الأصغر بالسودان خلال الخمس سنوات الماضية، بما في ذلك الدور السالب لبعض الوسائط غير الفاعلة والمحسوبة على التمويل الأصغر.

ثالثاً: ينبغي لكل ولاية أن تقوم بتحديد وتصنيف واقتراح وسائط جديده ودعم الوسائط العاملة لتؤدي دورها بفعالية، وان يتم ذلك عبر مجالس التنسيق الولائية التي يرأسها الولاية وتقوم فروع بنك السودان المركزي بدور المقرر.

رابعاً: تشجيع طلاب الدراسات العليا والباحثين في الجامعات ومراكز البحث لتناول الموضوعات المتعلقة بدور الوسائط في التمويل الأصغر خاصة في الولايات.

خامساً: تقديم الدعم المعنوي واللوجستي من قبل كل الأطراف المشاركة في عملية التمويل الأصغر من مصارف ومنظمات وبنك السودان المركزي للوسائط الفاعلة في خدمة الجهة المستهدفة ونشر ثقافة التمويل الأصغر.

سادساً: الإسراع بقيام الجمعية السودانية لمؤسسات التمويل الأصغر (SAMI)⁽¹⁰⁾، والتي تضم في عضويتها الوسائط. قيام هذه الجمعية سيعمل على تقوية العلاقة بين الوسائط والجهات التمويلية، كما سيعمل على تشجيع المنظمات الدولية على دعم الوسائط عبر الجمعية وبالتالي صناعة التمويل الأصغر بالسودان ككل.

(8) الرؤية الاستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكوز، 2006، ص. 54.

(9) الرؤية الاستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، المرجع السابق.

(10) SAMI: Sudan Association for Microfinance Institutions

أضواء علي.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

حسن محجوب الزبير علي

إدارة البحوث والتنمية

في إطار مراجعته الدورية لمنشوراته وتعاميمه التي يصدرها لتنظيم العمل المصرفي بالبلاد، أصدر بنك السودان المركزي خلال الربع الثالث من العام 2014 عدد من المنشورات والتعاميم تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات وتعاميم الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

1. التعميم الخاص بتحويل السودانيين العاملين بالخارج بتاريخ 28 - أغسطس 2014، وذلك في إطار تشجيع السودانيين العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم عبر المصارف العاملة بالسودان عبر التحويلات المباشرة أو التغذية النقدية، بموجبه تم توجيه المصارف بأن يتم صرف المبالغ الواردة من الخارج (عبر التحويلات المباشرة أو التغذية النقدية) بإضافتها لحساب المستفيد طرف المصرف الذي يتعامل معه، أو تحويلها لحسابه لدى أي مصرف آخر، أو تحويلها للخارج أو صرفها نقداً بالعملات الأجنبية، وأن لا يتم فرض أي رسوم أو عمولات في حالة مقابلة الطلب بالسحب النقدي، كما يجب عليها مراعاة التقيد بضوابط قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. المنشور المتعلق بفترة استرداد حصيللة الصادرات المسموح بتصديرها عن طريق الدفع ضد المستندات (CAD) رقم (2014/10) بتاريخ 2 - سبتمبر 2014، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، وبالإشارة إلى الفقرة (2) حصيللة الصادر - البند (أ) فترة استرداد حصيللة الصادر الواردة بالفصل الثاني من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2014، وبغرض تشجيع الصادرات السودانية وزيادة منافستها في الأسواق العالمية، تقرر تعديل الفقرة في البند (أ) المتعلقة بفترة

استرداد حصيلة الصادرات المسموح بتصديرها عن طريق الدفع ضد المستندات (CAD) لتقرأ أن يتم استرداد حصيلة الصادرات المسموح بتصديرها عن طريق الدفع ضد المستندات (CAD) بمجرد وصول مستندات الشحن للبنك المراسل بالخارج وبحد أقصى شهرين من تاريخ الشحن).

3. المنشور الخاص بصادر الذهب بواسطة الشركات

رقم (2014/11) بتاريخ 9 - سبتمبر 2014، وذلك في إطار مراجعة الضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات صادر الذهب، واستناداً إلى خطاب وزارة المعادن بالرقم: و/م/ 8/16 بتاريخ 31 / أغسطس / 2014م تقرر عدم تكملة الإجراءات المصرفية لتصدير الذهب لكل الشركات العاملة في مجال تصدير الذهب، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال التعدين ومخلفات التعدين إلا بعد حصولها على موافقة كتابية مسبقة من بنك السودان المركزي للسماح لها بالتصدير.

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

1. المنشور الخاص بالحد الأدنى لرأس مال شركات الإجارة رقم (2014/5) بتاريخ 9 - يونيو 2014، وذلك في إطار سياسات البنك المركزي للعام 2014 الهادفة إلى تقوية المراكز المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية، وتفعيلاً لدور شركات الإجارة وتمكينها من التوسع الكمي والنوعي في مجالات التمويل بصيغة الإجارة، واستناداً على لائحة تنظيم عمل المؤسسات المالية للإجارة للعام 2011 تقرر أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات الإجارة هو 10.000.000 دولار (عشرة مليون دولار) أو ما يعادلها بالعملة المحلية».

2. المنشور المتعلق بالموجهات عامة رقم (2014/6)

بتاريخ 19 - يونيو 2014، وذلك في إطار تنظيم عمل المصارف بما يتلاءم مع الأسس والموجهات السليمة للضبط المؤسسي ولتفعيل مهنية العمل بما يرقى الأداء بالجهاز المصرفي، تقرر على المصارف التقيد بمتطلبات المنشور

رقم 2009/18 والخاص بتطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية وبالأخص عند ترشيح أعضاء مجالس إدارات المصارف، وخبراء مجالس الإدارات والإدارة التنفيذية العليا مع مراعاة توسيع قاعدة المرشحين من المساهمين، تقديم طلبات الترشيح قبل وقت كاف من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية (شهر كحد أدنى) عند تحديد شروط الأهلية للمرشحين لعضوية مجالس الإدارات. كما يجب على المصارف الالتزام التقيد التام بأسس وموجهات بنك السودان المركزي وعدم تقديم أي طلبات للاستثناء من الضوابط.

3. المنشور الخاص بصندوق إدارة السيولة بين المصارف

رقم (2014/7) بتاريخ 21 - أغسطس 2014، تمشياً مع سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى تفعيل وتطوير إدارة السيولة بالمصارف وتشجيع سوق ما بين المصارف، تقرر:

أولاً: إلغاء المنشور رقم (2009/13) الصادر من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي بتاريخ 2009/6/17 والخاص بتغطية الأرصدة المدينة للحسابات الجارية للمصارف طرف بنك السودان المركزي والاستعاضة عنه بهذا المنشور.

ثانياً: ولتنفيذ أعمال الصندوق يجب على جميع المصارف الالتزام بالمشاركة في صندوق إدارة السيولة، ورأس المال الصندوق الابتدائي مبدئي 750 مليون جنيه يتكون من أوراق مالية مقبولة تعادل 60% من حجم رأس مال الصندوق الابتدائي عدا الأوراق التي يصدرها بنك السودان المركزي وأرصدة نقدية تعادل 40% من حجم رأس مال الصندوق الابتدائي. ويجب ألا تقل مساهمة المصرف في رأس مال الصندوق عن الحد الأدنى للمساهمة المبدئية والذي تحدده الجمعية العمومية للصندوق، ويجوز للصندوق مطالبة المصارف التي لديها عجز عن الحد الأدنى للمساهمة بتغطيته خلال الفترة التي تحددها الجمعية العمومية للصندوق ويجب على المصارف الالتزام بذلك، وفي حالة عدم التزام المصرف بالحد الأدنى للمساهمة خلال الفترة المحددة سيقوم بنك السودان المركزي بناءً

على طلب الصندوق بخضم مبلغ العجز عن المساهمة من حساب المصرف وإضافته إلى حساب الصندوق، كما يجب على المصارف رد كامل مبلغ التغطية للصندوق في حال قيامه بتغطية حساباتها في نظام سراج بمبالغ تفوق حجم مساهمتها في رأسمال الصندوق متى ما توفرت لها أو خلال فترة أقصاها 5 أيام عمل، وان تقوم المصارف التي لديها فائض (ناتج عن الزيادة عن الحد الأدنى للمساهمة الرأسمالية أو من عائداتها في استثمارات الصندوق) بتحديد كيفية معالجة ذلك الفائض مع مدير الصندوق.

ثالثاً: يجب علي المصارف الاحتفاظ لدي بنك السودان المركزي بأوراق مالية مصدره عنه تحسب كنسبة من السيولة العامة يحددها بنك السودان المركزي بالإضافة لأي ضمانات أخرى وذلك كضمان لعملياته كملجأ أخير (lender of Last resort)، كما يجب علي المصارف مخاطبة شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لحجز الأوراق المالية المراد استخدامها لصالح بنك السودان المركزي، ولا يجوز التصرف فيها إلا بتوجيه من بنك السودان المركزي، مع ضرورة الالتزام بتجديد الأوراق المالية فور انتهاء آجالها، أو استبدالها بأوراق مالية بنفس القيمة حسبما يري المصرف، ويقوم بنك السودان المركزي بتحديد طبيعة الضمانات المناسبة لأي مبالغ قام بتغطيتها في إطار دوره كملجأ أخير (Lender of last resort).

رابعاً: أن يقوم بنك السودان المركزي بدوره كملجأ أخير في حال فشل المصرف في رد مبلغ العجز (الفرق بين مساهمة المصرف في رأس مال الصندوق ومبلغ التغطية) للصندوق بنهاية الفترة المحددة وهي خمسة أيام عمل مستمرة، وان يقوم بالسداد للصندوق إنابةً عن أي مصرف يعجز عن الوفاء بالتزامه تجاه الصندوق. بحيث يقتصر دوره في سداد مبلغ العجز (الفرق بين مساهمة المصرف في رأس مال الصندوق ومبلغ التغطية) مضافاً إليه قيمة صك واحد من صكوك الصندوق لضمان استمرارية عضوية المصرف بالصندوق، وان يقوم بتسييل شهادات المصرف

المحجوزة طرفه بالسعر الذي يحدده وبما يكفي لمقابلة التزامات المصرف.

خامساً: تضمن المنشور بعض الموجهات العامة تمثلت في أن يقوم مدير الصندوق بتحديد الحد الأدنى لمساهمة كل مصرف بصفة دورية وإخطار الإدارة المختصة في بنك السودان المركزي بذلك، وعلى المصارف العمل على إعادة المبالغ التي يقوم صندوق السيولة بتغطيتها نيابة عنها في نظام سراج كأسبقيات قصوى وبدون تأخير، وان يقوم بنك السودان المركزي بصورة دورية بحساب الحد الأدنى للمساهمة المستمرة بناءً علي متوسط ودائع المصرف منسوبة إلى متوسط إجمالي ودائع القطاع المصرفي على مدى أربعة أسابيع متتالية، واستمرار التنسيق مع مدير الصندوق في ذلك، وان يقوم الصندوق بتحديد أو تعديل القيمة الاسمية للصك الواحد بموافقة بنك السودان المركزي، وعلى المصارف ترتيب أوضاعها الداخلية في مجال إدارة سيولتها من حيث الأجهزة والنظم والسياسات اللازمة لذلك والاستعداد للانطلاق الفعلي لصندوق إدارة السيولة في يوم 7 سبتمبر 2014م، بما في ذلك استيفاء متطلبات قيام الصندوق واستمراره الواردة في الأمر المشار إليه أعلاه وفي هذا المنشور قبل وقت كافٍ من هذا التاريخ، ويسمح بنك السودان المركزي خلال الفترة حتى 7 سبتمبر 2014 للمصارف بسحب الأوراق المالية المحجوزة بطرفه حالياً لأغراض نظام سراج بغرض المساهمة في الصندوق، وسيتم فك الحجز عن بقية الأوراق المالية المحجوزة التي تزيد عن المساهمة المطلوبة بمجرد إطلاق عمل صندوق إدارة السيولة في 7 سبتمبر 2014، وفي حالة عدم التزام أي مصرف بسداد كافة التزاماته المالية تجاه بنك السودان المركزي وصندوق إدارة السيولة بنهاية يوم العمل السادس من تاريخ العجز، سيتم إخضاع المصرف للإجراءات والجزاءات الإدارية والمالية المنصوص عنها في قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004 ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية لسنة 2013.

4. **التعميم المتعلق بترتيبات الانتقال إلى صندوق إدارة السيولة بتاريخ 21- أغسطس 2014، وذلك استناداً**

إلى الأمر رقم 2014/1 الصادر من السيد / محافظ بنك السودان المركزي بتاريخ 2014/8/21 ، بإنشاء صندوق إدارة السيولة بين المصارف ومنشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم 7/ 2014 الخاص بتنظيم أعمال الصندوق وتمهيداً لانطلاق عمل صندوق إدارة السيولة الرامي إلى تفعيل وتطوير إدارة السيولة وتشجيع سوق ما بين المصارف فقد تقرر أن تسدد المصارف مساهماتها في أو قبل يوم الأربعاء 2014/9/3 ، وأن تمد المصارف إدارة العمليات المركزية بأسماء موظفيها العاملين علي نظام سراج والمسؤولين عن حذف الشهادات زائداً أرقام هواتفهم الثابتة والمحمولة بحد أقصى يوم الأربعاء 2014/9/3 ، وعلي المصارف إجراء اختبارات التحمل بين المصارف وصندوق إدارة السيولة يوم الأربعاء 2014/9/3 وذلك بإرسال 3 أوامر دفع (100جنيه، 90 جنيه، 80 جنيه) خلال الفترة التي تبدأ من الساعة الواحدة وحتى الساعة الثانية بعد الظهر ، وسيتم إقفال نظام المقاصة ليوم الخميس 2014/9/4م في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، وعلى المصارف توجيه موظفيها العاملين علي نظام سراج بعدم المغادرة إلا بعد التأكد التام من حذف كل شهاداتها المدرجة بنظام سراج وإخطار إدارة العمليات المركزية ببنك السودان المركزي بذلك كتابةً وذلك قبل إقفال أعمال يوم الخميس 2014/9/4 ، وتبدأ جاهزية صندوق إدارة السيولة في نظام سراج تبدأ بنهاية عمل الخميس 2014/9/4م، على أن يتم الاعتماد عليه ببداية عمل يوم الأحد 2014/9/7م.

5. التعميم الخاص بترتيبات الانتقال إلى صندوق إدارة السيولة بتاريخ 8 - سبتمبر 2014، وذلك بالإشارة إلى المادة (36) البند 3/ من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م، وفي إطار استيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال، تم توجيه شركات: الصرافة، الإجارة وشركات التحاويل المالية بمد بنك السودان المركزي بكافة التغيرات التي تحدث في هيكل الملكية عن طريق البيع أو خلافة فور حدوث التغير، على أن يتم ملء استمارة الكفاءة والنزاهة بواسطة المساهمين الجدد.

6. المنشور المتعلق بالضوابط التنظيمية والرقابية للمؤسسات الخاضعة لرقابة بنك السودان المركزي بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2014/8) بتاريخ 9 - سبتمبر 2014، بموجبه تقرر إلغاء المنشور رقم 2014/2 والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار هذا المنشور بحيث يسري على كافة المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك السودان المركزي ويجب على المؤسسة التأكد من أن الفروع والشركات التابعة لها محلياً أو في دول أخرى - والتي تمتلك حصة ملكية فيها (50% فأكثر) - تطبق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي حال وجود أي عوائق تحول دون تطبيق هذه الضوابط يجب إخطار بنك السودان المركزي فوراً.

وفي مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

1. يجب على المؤسسة تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب التي هي عرضة لها على أن يتناسب مستوى التقييم مع حجم وطبيعة عمل المؤسسة، وعليها تحديث التقييم مرتين كل سنة. كما يجب على المؤسسة توثيق كل من تقييم المخاطر وتحديثاته والمعلومات المتعلقة بهذه التقييمات. ويجب أن يكون لدى المؤسسة آلية مناسبة لتقديم المعلومات المتعلقة بتقييم المخاطر للسلطات المختصة.
2. عند تحديد مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وتقييمها ووضع نظام لإدارتها ومراقبتها، يجب على المؤسسة الأخذ بفئات المخاطر الآتية:

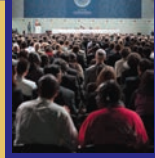
أ/ المخاطر المتعلقة بالعملاء.

ب/ المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة.

ج/ المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات.

د/ مخاطر قنوات تقديم الخدمات والمنتجات.

تقرير عن فعاليات الملتقى الأول للمستثمرين الوطنيين



ندوات
ومؤتمرات

انعقدت فعاليات الملتقى الأول للمستثمرين الوطنيين بقاعة الصداقة في يوم 24 يونيو 2014، وبتنظيم الجهاز القومي للاستثمار بالتعاون مع اتحاد عام أصحاب العمل السوداني، برعاية كريمة من (السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ/ حسبو محمد عبد الرحمن). وقد حظي الملتقى بمشاركة واسعة من القطاع الخاص ووزراء القطاع الاقتصادي وولاة الولايات. هدف الملتقى إلى مناقشة تمكين القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين من الاطلاع بدور أكبر لتنمية الاقتصاد الوطني.

ابتدر الجلسة الافتتاحية (السيد/ علي محمد الحسن أبرسي - رئيس الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني)، وأشار إلى أن ملتقى المستثمرين الوطنيين فرصة لطرح قضايا وموضوعات الاستثمار من حيث البنية التحتية والتشريعية والتنفيذية للنهضة الاقتصادية، ورهن ذلك عبر السلام ومناهضة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة، مؤكداً ضرورة إعداد وتطبيق سياسات كلية في النظم الإنتاجية وفي هياكل توزيع الدخل عبر إصلاح مؤسسي وقانوني يؤمن توفير السلع للمواطن لتحقيق مبادرة الرئيس للأمن الغذائي العربي، وبإصلاح ضريبي وإصلاح الخدمة المدنية، وشفافية توجيه الأداء الاقتصادي وضرورة مراجعة قانون العمل والاستثمار لإحداث بيئة استثمارية مواتية. وأكد على أهمية وجود صورة أكثر وضوحاً لسياسة التحرير الاقتصادي والسعي الجاد لتحقيق الاستقرار لسعر الصرف وذلك لتفادي التشوهات في الاقتصاد، مؤكداً أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى الإصلاح الضريبي والجمركي بجانب زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 90% وخفض معدل التضخم.

وأكد (السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ/ حسبو محمد عبد الرحمن) - رئيس اللجنة العليا للإصلاح الاقتصادي إن الحكومة



رصد ومتابعة

الحسين إسماعيل حسين بدري

إدارة السياسات

ارتضت مبدأ الحوار في كافة قضاياها نسبة للمرحلة المفصلية التي تمر بها البلاد وأن القطاع الخاص شريك أساسي في قيادة دفة الاقتصاد، مبشراً بوضع آلية جديدة للأراضي وتغيير قانون الاستثمار. وأكد على أهمية التوافق والاتفاق بين الأجهزة التنفيذية والقطاع الخاص والخروج برؤية موحدة تخدم الثوابت الوطنية، مؤكداً إمكانية تغيير القوانين ووضع تشريعات وتغيير السياسات الاقتصادية وذلك بالحوار والتوافق بين الأجهزة التنفيذية والمؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص والتفاهم والنقاش بكل شفافية وموضوعية والخروج ببرامج عمل بدون الاعتماد على التقارير والتوصيات المكتوبة، مشيراً إلى أنه من باب أولى رعاية وتلبية رغبات المستثمرين الوطنيين وترتيب البيت من الداخل.

ودعا نائب رئيس الجمهورية القطاع الخاص إلى استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من زراعة وثروات حيوانية ومعدنية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها البلاد، مشيراً إلى مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي وكشف أن الجهات المعدة لدراسة الجدوى قد فرغت من مهامها وأنها على وشك التنفيذ من قبل المستثمرين والمؤسسات العربية، وبالتالي لابد من ترتيب البيت من الداخل ودخول القطاع الخاص الوطني شريكاً وطنياً قوياً في مشاريع الأمن الغذائي واعداد المشروعات والدراسات اللازمة.

وأشار إلى عدم توازن الهيكل الاقتصادي في البلاد خاصة وان الاستهلاك أكبر من الانتاج، مشيراً إلى العجز في الميزان التجاري وقال إنه يعول على القطاع الخاص في إعادة الريادة للمشاريع غير المنتجة وتحقيق مرحلة الاكتفاء الذاتي من القمح والقطن والحبوب الزيتية، وذلك باستغلال المساحات الشاسعة في المشاريع الكبرى، وذكر أن هناك قصص نجاح مشرفة لعدد كبير من المستثمرين الوطنيين وقال إنه رغم التحديات فإن السودان لا يزال من المناطق الجاذبة للاستثمار.

تلا ذلك كلمة (السيد/ د. مصطفى عثمان اسماعيل- وزير الاستثمار) الذي أمن على أهمية الملتقى في الخروج برؤى مشتركة تحقق تطلعات الدولة في الإصلاح الاقتصادي، وانفاذ مبادرة رئيس الجمهورية في الامن الغذائي العربي، وأن جلوس كل الاطراف من قطاع خاص وتنفيذيين ومؤسسات اقتصادية

يحل بذلك كثير من العقبات التي تواجه المستثمرين مثل الاراضي والرسوم والإجراءات الروتينية، وأكد على ضرورة اهتمام الولايات بالنفاذة الموحدة وإلغاء الرسوم وقدم مقترحاً بدمج مفوضية الأراضي والتخطيط العمراني تحت اشراف جهاز سيادي قوي يتمتع بصلاحيات واسعة يستطيع التعويض ومنح الأراضي.

وشدد على أهمية دور المستثمر الوطني الذي يمثل الدعامة الاساسية للاقتصاد الوطني، ودعا إلى تحسين مشروعاته الاستثمارية للدخول في شراكات مع المستثمر الاجنبي، خاصة وأن الخرطوم ستستضيف أعمال الدورة (42) لمجلس إدارة اتحاد غرف البلاد العربية في سبتمبر المقبل، كما أشار إلى أن المؤتمر يعتبر تمهيداً لتمليك القطاع الخاص قيادة 70% من النشاط الاقتصادي، وهو فرصة لابد من استغلالها وإعداد المشروعات بناء على معلومات حقيقية. وأكد في حديثه على ضرورة العمل بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات وإيلاء أهمية للمواطن، لافتاً الانتباه إلى مسؤولية الشركات تجاه تنمية المناطق التي تقع فيها استثماراتهم. وعدد من خلال حديثه الدور الذي يقوم به جهاز الاستثمار لتهيئة مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات، مستعرضاً أهم الملتقيات والمؤتمرات التي عقدت بالمركز وبالولايات.

تحدث (السيد/ معاوية البرير - رئيس اتحاد الغرف الصناعية) وأكد على ضرورة التركيز على الوضع الحالي للاستثمارات الوطنية ومعالجة مشاكلها الداخلية خاصة الإنتاجية، وبين أن هنالك حاجة إلى خطط واضحة ترعاها لجنة الإصلاح الاقتصادي، وأن اللجنة تحتاج إلى إضافة أعضاء من الغرف الإنتاجية للمساهمة في وضع اجراءات عاجلة للوضع الحالي باعتبار أن المشكلة الأساسية الماثلة الآن هي قضية زيادة الانتاج للصادر، مشيراً للمعوقات في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي ومنها مدخلات الإنتاج ومشكلات القوانين.

كما أمن (السيد/ عبد الله عثمان عمر - رئيس اتحاد غرف الصناعات الصغيرة) على ضرورة الاهتمام بقضايا التدريب ومراكز التدريب التقني والتقاني، وتوفير كوادر مؤهلة ومدربه للمواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الفني. وتحدث (السيد/ هاشم علي محمد خير -رئيس اتحاد غرف

الزراعة والانتاج الحيواني) وأشار إلى أهمية وجود آلية دائمة برئاسة نائب رئيس الجمهورية بمشاركة الجهاز القومي للاستثمار وغرف اتحاد اصحاب العمل والجهات ذات الصلة والخبراء وأهل العلم للإشراف والمتابعة والمحاسبة في انفاذ توصيات الملتقى، وأهمية تقديس العملية الانتاجية وتضمينها بالمناهج التربوية وأن تتولي الدولة نماذج لمشروعات استثمارية في مجالات الانتاج.

واشتمل الملتقى على جلستي عمل تم فيها تقديم أربعة أوراق عمل، حيث ترأس الجلسة الأولى (السيد/ د. حسن أحمد طه) وتم تقديم ورقة عمل بعنوان (دور المستثمر الوطني في الإصلاح الاقتصادي ورؤيته حول قضايا الاستثمار ومقترحات الحلول) قدمها (الأستاذ /سمير احمد قاسم)، وتخللت الجلسة مداخلات من المستثمرين في القطاعات المختلفة حيث جرى نقاش مستفيض من قبل الحضور وتم تقديم بعض مقترحات الحلول.

بينما ترأس الجلسة الثانية (السيد/ عبد الرحيم حمدي) والتي قدمت خلالها ثلاثة أوراق عمل منها ورقة بعنوان (مساعي الدولة في تحسين مناخ الاستثمار - مفوضية الاستثمار بولاية الخرطوم نموذجاً) قدمها (السيد/ د. الصديق محمد أحمد)، وورقة بعنوان (أثر السياسات والإجراءات المصرفية في مناخ الاستثمار بالسودان) قدمها عن بنك السودان المركزي (السيد/ عبد الرحمن محمد عبدالرحمن - نائب مدير إدارة السياسات) حيث استهدفت إبراز دور الجهاز المصرفي السوداني كأحدى الآليات الهامة في خدمة وتهيئة مناخ الاستثمار، وقد تضمنت الورقة تطور السياسات والإجراءات النقدية والمصرفية، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية للاستثمار في السودان. وورقة أخيرة بعنوان (رؤية القطاع الخاص التنفيذية للمشاريع ذات الأولوية) قدمها (السيد/ وجدي ميرغني محبوب - رئيس غرفة الصادات باتحاد أصحاب العمل) والتي عكست رؤية متكاملة للمشاريع التي يمكن تبنيها مستقبلاً.

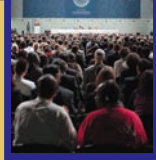
عقب على مجموعة الأوراق (السيد/ عبد الرحمن ضرار- وزير الدولة بوزارة المالية) الذي أكد على حرص الدولة علي كفاءة وتنمية الاستثمار الوطني، بالإضافة إلى تعقيب المشاركين ومن بينهم (السيد/ عبد الرحيم حمدي) رئيس الجلسة

حيث قدم مقترحاً لمشروع استثماري جديد تحت إشراف بنك الاستثمار المالي، كما شهد الملتقى عرض نماذج لمشاريع استثمارية وطنية ناجحة. وفي ختام الملتقى، تم عقد جلسة حوار مفتوح مع (السيد/ نائب رئيس الجمهورية) لتوضيح ما توصل إليه المشاركون واستعراض العقبات الرئيسية التي يجابهها المستثمرين الوطنيين.

وأوصى الملتقى بوضع جدول زمني وفق خطة محددة يشترك فيها أصحاب العمل والقطاع الاقتصادي لتمليك القطاع الخاص 70% من حجم السوق موضع التنفيذ، وطالب المشاركون في الملتقى بدمج قانون مفوضية الأراضي وقانون اللجنة القومية للتخطيط في قانون واحد وإنشاء مؤسسة اتحادية - ولائية وإعطائها الصلاحيات الكافية بالتخصيص والنزع والتعويض ومعالجة مشكلات الأراضي وتطوير مؤشر أداء الأعمال من خلال تنفيذ وحدة تتبع لرئاسة الجمهورية، ومراجعة الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار وتشريعات وقوانين الاستثمار القومي والولائي من خلال عقد مؤتمر للقانونيين بالمركز والولايات، بالإضافة إلي استكمال وتحديث الخارطة الاستثمارية وتحديد الفجوة في القطاعات المختلفة على المستوى القومي والولائي لإدارة المناطق الصناعية والمناطق والأسواق الحرة كأحدى الوسائل الهامة لإحداث التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن التوصيات مراجعة القوانين ومنها قانون العمل، قانون تسجيل الشركات، قانون الضمان الاجتماعي وقانون الاستثمار، وذلك بالتنسيق مع اتحاد أصحاب العمل وعقد ورشة مشتركة للتنسيق بين الجهاز القومي للاستثمار واتحاد أصحاب العمل ومجلس الولايات والمجلس الوطني والجهات المعنية لدراسة وضع الاستثمار في الدستور، والتأكيد على سيادة قانون الاستثمار وحاكميته.

وأكدت التوصيات على وضع السياسات المحفزة التي تشجع القطاع الخاص على الدخول في استثمارات بالمناطق الأقل نمواً، وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الدخول في مشروعات الإنتاج من أجل الصادر، والاهتمام بتذليل عقبات توفير النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام اللازمة لتشغيل مشاريع القطاع الخاص الوطني بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مثل (بنك السودان المركزي - الجمارك - الضرائب والأراضي).

تقرير عن ورشة عمل دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية



ندوات
ومؤتمرات



رصد ومتابعة
عيسى أحمد ترايو

إدارة البحوث والتنمية

في إطار تنفيذ خطة عام 2014م، نظمت إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي بالتعاون مع بنك السودان فرع كوستي ورشة عمل تحت عنوان «دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية، وذلك في يوم الاربعاء الموافق 2014/9/24م بقاعة الجهاز القضائي بمدينة كوستي بتشريف السيد/ والى ولاية النيل الابيض بالإنبابة والسيد/ وزير المالية بالولاية. شارك في الورشة عدد من مدراء فروع المصارف العاملة والعاملين بها، وبعض أساتذة كلية الاقتصاد بجامعة الامام المهدي ومجموعة من المهتمين بالشأن الاقتصادي، بالإضافة لفريق من ادارة البحوث والتنمية، وأشار السيد/ رئيسه في تعليقه على ورقة الادارة ان الورشة تأتي في إطار سعى ادارة البحوث والتنمية لنشر الوعي الاقتصادي والمصرفي من خلال طرح موضوعات حيوية للدراسة والنقاش للخروج بنتائج وتوصيات تساعد معدي السياسات.

اشتملت الورشة على جلسة افتتاحية وجلستين. خاطب الجلسة الافتتاحية السيد/عصام عبدالرحيم على مدير بنك السودان المركزي فرع كوستي مرحباً بالمشاركين في الورشة، وأشار ان هذه الورشة تأتي في إطار مساعي بنك السودان المركزي الرامية لتفعيل وتطوير عمليات التجارة الخارجية وتحريك كافة الجهات ذات العلاقة للإسهام الفاعل في كل ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتمويل، وتوفير بيئة مواتية للخروج بنتائج ايجابية في الأداء العام للاقتصاد، وقال ان اختيار ولاية النيل الأبيض لعقد هذه الورشة لما تتفرد وتتميز به الولاية عن الولايات الأخرى من موقع جغرافي متميز وأراضي زراعية

واسعة ومصادر مياه وفيرة وثروات حيوانية وأيدي عاملة يمكن أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ليس في الولاية فحسب بل في سائر أنحاء البلاد. إضافة إلى موقعها المجاور لدولة جنوب السودان، حيث أن هنالك عدداً من المعابر التي تربط الولاية بدولة الجنوب، كما لفروع المصارف العاملة بالولاية دور هام، إذ يوجد بالولاية حوالي 38 فرعاً تنتشر في معظم محليات الولاية ساهمت هذه الفروع في عمليات التنمية الاقتصادية التي تنتظم بالولاية. وأيضاً خاطب الجلسة الافتتاحية وزير المالية بالولاية وممثل الوالي السيد/ حافظ عطا المنان طه، و ذكر ان الورشة تأتي في اطار التنسيق ما بين بنك السودان المركزي فرع كوستي ووزارة المالية بالولاية وأيضاً تصب الورشة في اتجاه جهود الدولة لدفع العلاقات التجارية مع دولة جنوب السودان، وخاصة ان السودان يمكن ان يوفر كل ما تحتاجه دولة الجنوب من السلع والخدمات لان ذوق المواطن الجنوبي مبني على السلع التي تأتي من السودان، وطالب سيادته بضرورة التنسيق بين وزارات المالية بالولايات الحدودية وفروع بنك السودان المركزي لضمان نجاح سياسات الاقتصاد الكلي، وضرورة معرفة حجم السلع المطلوبة للاستهلاك المحلي والتصدير والعمل على تغطية فجوة الموارد سواءً الداخلية او الخارجية .

تم تقديم ورقتين في الجلسة الثانية، الاولى بعنوان «دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية» اعدتها ادارة البحوث والتنمية الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء ببنك السودان المركزي قدمها السيد/ هشام عبد الرحمن محمد علي، من ادارة البحوث والتنمية. تطرقت الورقة إلى الأسس النظرية للتجارة الخارجية بصفة عامة وعلاقتها بمفهوم التنافسية واستراتيجية احلال الواردات وتطوير الصادرات، وبالإشارة الى تجارب بعض الدول النامية الناجحة، بالإضافة الى دور الاسواق والمناطق الحرة في تطوير التجارة بصورة عامة وتجارة الحدود بصفة خاصة، وتضمنت الورقة مفهوم تجارة الحدود والشروط الخاصة بها وأهميتها ودورها في تنشيط التجارة بين الدول المجاورة ومساهماتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركزت الورقة على أهمية تشجيع تجارة الحدود بين السودان ودولة جنوب

السودان ودورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. كما تناولت الورقة أهم الفرص والتحديات والرؤى المستقبلية لتشجيع وتطوير العلاقات التجارية مع دولة الجنوب، وقدمت الورقة بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساعد في تسهيل عملية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع دول الجوار بصورة عامة ومع دولة جنوب السودان بصفة خاصة.

الورقة الثانية بعنوان «دور فروع المصارف العاملة بولاية النيل الأبيض في تمويل القطاعات الانتاجية» أعدها بنك السودان المركزي فرع كوستي وقدمها السيد/ عصام عبد الرحيم علي مدير بنك السودان المركزي - فرع كوستي.

لخصت الورقة أهم الأنشطة الاقتصادية بالولاية، أذ تتوفر بالولاية عدداً من مصادر المياه أدت إلى أن تكون الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأول، بالإضافة الى وجود عددا من المصانع أهمها مصانع السكر في كل من كنانة، عسلية وسكر النيل الأبيض، إضافة إلى عدد من مصانع السكر المقترحة (سكر الرديس وسكر قفا...)، وبذلك تعتبر الولاية الرائدة في صناعة السكر في السودان، كذلك يوجد مصنع اسمنت ربك ويوجد الميناء النهري والميناء الجاف بمدينة كوستي.

تضمنت الورقة دور المصارف العاملة بالولاية في التنمية من خلال تقديم التمويل المصرفي للأفراد والشركات.

وناقشت الورقة دور التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي في تخفيف حدة الفقر، بالإضافة الى التحديات والمصاعب التي تواجه التمويل الأصغر بالولاية والمتمثلة في نقص القوي العاملة بالفروع، حيث يوجد في الغالب موظف واحد وهو موظف الاستثمار يقوم بتنفيذ كافة عمليات التمويل الاصغر بالفرع المعنى، وضعف معرفة المستهدفين بالتمويل الأصغر بالمفاهيم العامة للتمويل.

اما الجلسة الثالثة والاخيرة، فقد قدم فيها ورقتان الاولى بعنوان «بيئة وفرص الاستثمار في ولاية النيل الابيض» اعدتها وزارة المالية بولاية النيل الابيض وقدمها السيد/ على محمد الزين -مدير ادارة الاستثمار بوزارة المالية. احتوت الورقة على محفزات الاستثمار بالولاية من حيث توفر الامن، ووجود النقل النهري الذي يربط السودان بدولة جنوب السودان الوليدة، بالإضافة إلى ميناء كوستي الجاف الذي تتوفر به

جميع خدمات الموانئ وهو الميناء التوأم لميناء بورتسودان، بالإضافة الى وجود مشروعات التنمية الكبرى التي تشهدها الولاية في قطاعات المياه والكهرباء والقطاع الهندي ووجود هذه المؤسسات بالولاية يحسن من بيئة ومناخ الاستثمار. كما تطرقت الورقة الى الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والفرص الواعدة للاستثمار في هذه القطاعات، كما ناقشت الورقة المشاكل والتحديات التي تواجه الاستثمار بالولاية مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، وعدم انتظام التيار الكهربائي وارتفاع أسعار الكهرباء يزيد من تكلفة الإنتاج.

الورقة الثانية بعنوان «الموقف الحالي والفرص المتاحة لتجارة الحدود بين ولاية النيل الأبيض ودولة جنوب السودان» قدمها عقيد/ جمعة عبد السلام عبد القادر نائب مدير الجمارك بالولاية. استعرضت الورقة طرق تمويل الصادر والوارد والإجراءات الجمركية في التجارة الدولية سواء إجراءات تخليص البضائع الصادرة أو إجراءات تخليص البضائع الواردة، كما تطرقت الورقة الى أهمية تجارة الحدود في توطيد العلاقات الدولية، إضافة الى تجارة الترانزيت (تجارة العبور). وأشارت الورقة الى الأهمية الاقتصادية لمنطقة النيل الأبيض مع دولة جنوب السودان، بالإضافة الى التحديات التي تواجه التجارة بين الدولتين.

دار نقاش مستفيض حول محتويات الاوراق الاربعة واشاد المشاركون بالموضوعات التي قدمت وتم طرح عدد من الاسئلة والاستفسارات تتعلق جميعها بالموضوع قيد النظر، وبصورة عامة يرى البعض ان مثل هذه الورش تقوم بتحليل ودراسة القضايا الاقتصادية الحيوية ومن ثم الخروج بالتوصيات التي قد تساعد وتساهم في توفير البيئة الانتاجية والاستثمارية المواتية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

خرجت الورشة بعدد من التوصيات ومن أهمها:

- الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي المتميز للسودان والذي يمكن الاستفادة منه في زيادة موارد النقد الأجنبي من خلال تنشيط التبادل التجاري وعبور التجارة (سلع الصادر والوارد) وخاصة مع بعض الدول التي ليست لديها موانئ

علي البحر الأحمر مثل (إثيوبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى وجنوب السودان) وذلك بالتركيز على زيادة انتاج سلع الصادر.

- تفعيل الاتفاقية الموقعة بين السودان ودولة جنوب السودان فيما يخص عمليات التجارة بينهما، وتنفيذ الإجراءات المترتبة عليها وخاصة تلك التي تتعلق بحل المشاكل في مجالات (التعاون الجمركي العلاقات المصرفية، وترتيبات المدفوعات المتعلقة بالتجارة، مكافحة التهريب عبر الحدود، استخدام الموانئ وتسهيل عبور السلع غير النفطية، تسهيل الواردات والصادرات)، وضرورة الاستفادة من المناطق الحرة في تطوير التجارة بين الدولتين.

- تطوير النقل والمواصلات بالتركيز على النقل النهري وخطوط السكة حديد مع دول الجوار وخاصة دولة جنوب السودان بما يؤدي لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

- تفعيل دور المصارف في الدول المجاورة وخاصة في دولة جنوب السودان، بالإضافة لتشجيع المصارف السودانية لتمويل انتاج سلع الصادر لتسهيل وتشجيع عمليات التبادل التجاري، بالإضافة إلى النظر في إمكانية إنشاء بنوك مشتركة.

- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى التي نجحت في تنمية صادراتها الوطنية، وذلك وفقاً للموارد والمحددات الاقتصادية المحلية وخاصة الاستثمارات في مجال الصناعة بغرض تحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات نهائية مصنعة أو شبه مصنعة لزيادة التنافسية والاستفادة من القيمة المضافة، وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

- التركيز على المشروعات الاستراتيجية ذات العمالة الكثيفة وتوجيه المستثمرين للولايات حيث توجد في ولاية النيل الأبيض مخططات جاهزة خالية من الموانع الفنية والإدارية في مناطق الصناعات الثقيلة والخفيفة.

- نشر الوعي المصرفي باستخدام كافة وسائل الاعلام وتحفيز المودعين لزيادة الودائع.

- العمل على استقرار سعر الصرف وتهيئة البيئة لتكن جاذبة للاستثمار وتسهيل عملية الصادرات والواردات عبر المنافذ.

الأسواق المالية ودورها في تمويل التنمية



أضواء
على

مقدمة

أصبح موضوع الأسواق المالية في السنوات الأخيرة من الموضوعات المهمة، والتي نالت اهتمامات كل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، فبالإضافة إلى أن الأسواق المالية تعتبر أداة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من رفاهية المواطنين، فإن انحسار الملكية العامة وزيادة توسع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وتحرير النظم الاقتصادية في العديد من الدول شكل ذلك عاملاً مؤثراً ساهم في ظهور ونمو الأسواق المالية في عدد من دول العالم . وبالتالي تزايد الاهتمام بدراسة المفاهيم والأدوات المتعلقة بهذه الأسواق.

الإطار النظري والمفاهيمي للأسواق المالية

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من القطاعات التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى القطاعات التي تعاني من عجز في الأموال. ومن أهداف



إعداد

هشام عبد الرحمن محمد علي

إدارة البحوث والتنمية

أسواق الأوراق المالية في الأساس تشجيع المدخرين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمتهما المعاملات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات والشركات. هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات. وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة الفردية والجماعية.

تستمد الأسواق المالية أهميتها من الدور المتعدد الأوجه الذي تقوم به، فهي أداة فعالة في الاقتصاد القومي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض من رأس المال غير الموظف في الاقتصاد القومي، وتحوله من مورد عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم إدارة الموارد النقدية لهذه المشروعات بكفاءة وفعالية.

فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخل سليمة بالنسبة للأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما

أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحياة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أداؤها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات. وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال:

- توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة.

- القدرة على توفير وإعادة تدوير قدر مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.

- رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي.

- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وتحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.

- تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع في تحقيق معدلات نمو اقتصادي لديها، لذلك فإن الأسواق المالية تعتبر حلقة الاتصال بين القطاعات الادخارية التي لديها طاقة تحويلية فائضة وبين القطاعات التي تفتقد إلى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم أهداف التنمية المتوازنة.

دور الأسواق المالية في تنمية الاقتصاد الوطني

تقوم الأسواق المالية بدور هام وحيوي في عملية التنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن قنوات يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات التي تحقق فوائض نقدية إلى الوحدات التي تواجه عجوزات مالية، وتحتاج إلى قنوات ملائمة لتلبية متطلباتها التمويلية من الأفراد أو المؤسسات أو القطاع الحكومي، وبغض النظر عن كونها اسواقاً محلية أو إقليمية أو عالمية.

تساهم الأسواق المالية بصورة عامة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الآتي :

- تعبئة المدخرات المالية: تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العائدات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات ادخارية توفر لهم دخلاً إضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم في الوقت المطلوب وبأقل كلفة ممكنة عن طريق التوجه إلى السوق الثانوية.

- توفير السيولة للمستثمرين: أصبحت الأسواق المالية تلعب دوراً هاماً وحيوياً في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية، وذلك من خلال حشد وتعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات والقطاعات المنتجة.

- التنبؤ بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الإجراءات المناسبة: تعتبر أسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصة مؤشراً للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد، وأيضاً تعتبر بمثابة إنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر، فانخفاض أسعار الأسهم تعتبر مؤشراً على إقبال الاقتصاد على مرحلة كساد، وارتفاع أسعارها يعتبر مؤشراً على قدوم مرحلة انتعاش.

- تحويل الفائض إلى إدارة مختصة لشركات المساهمة بدلاً من جامعي الأموال: تشجع الأسواق المالية على إنشاء وتأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في البلد.

- الرقابة على إدارة الشركات: تعتبر البورصة جهة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة سياسات الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في البورصة، فالشركات التي تتبع إدارتها سياسات استثمارية وتشغيلية وتمويلية على مستوى عال من الكفاءة تتحسن أسعار أسهمها

في البورصة، أما الشركات التي تتبع إدارتها سياسات غير كفؤة فإنها تنتهي إلى نتائج أعمال غير مرضية وتتجه أسعار أسهمها في السوق نحو الهبوط.

أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة على العلاقة الوطيدة التي تربط تطور الأسواق المالية بمعدلات النمو الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن القول إن الأسواق المالية تقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف يمكن إيجازها في الآتي:

- تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع المدخرات للاستثمار في الأوراق المالية، حيث تشجع سوق الأوراق المالية صغار المدخرين وكبارهم ممن لديهم فائض مالي لا يستطيعون استخدامه في القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم نظراً لعدم وجود فكرة استثمارية لديهم، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد في خدمة أغراض التنمية.

- المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك الأسواق، خاصة وأنه رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد اتجاه الحكومات نحو الاقتراض العام من أفراد الشعب لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية وذلك عن طريق إصدار السندات والادونات التي تصدرها الخزنة العامة ذات الآجال المختلفة، ولذا أصبحت هذه الصكوك مجالاً لتوظيف الأموال لا تقل أهميتها عن أوجه التوظيف الأخرى.

- المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي حيث أن عمليات البيع والشراء في بورصة الأوراق المالية تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي فإذا ما ازدادت مظاهر الائتمان لتشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية، أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية.

- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي وهذا يتطلب توفر عدة عوامل في سوق الأوراق المالية أهمها كفاءة التسعير، كفاءة التشغيل، عدالة السوق، الأمان، عمق السوق، استمرارية السوق، تحديد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة.

خاتمة

بناءً على ما تقدم فيمكن القول بأن الأسواق المالية تقوم بدور حيوي وفعال يتمثل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال حشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية المناسبة، بالرجوع إلى قاعدة البيانات التي توضح فرص الاستثمار الجيدة المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، مع ضرورة توفر البيئة المناسبة والإدارة الفاعلة.

عملة البتكوين Bitcoin



ماذا
تصرف عن



إعداد

أحمد محمد عصام الدين

إدارة البحوث والتنمية

الـ Bitcoin هي عملة إلكترونية تخيلية مشفرة حديثة الظهور في العالم، ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع، حيث يتم تداولها عبر الإنترنت فقط.

البتكوين نقود إلكترونية لما بعد العملات الورقية

إن عدم تغطية البنوك المركزية للعملات الورقية التي تصدرها بأي معدن له قيمة ذاتية، وتوسع البنوك التجارية في التصرف في ودائع العملاء بدون إذنهم بالتمويل والإقراض بفائدة لعملاء آخرين وللدولة بعد الاحتفاظ بجزء بسيط منها في حدود 10% كاحتياطي نقدي لمواجهة طلبات سحب أصحاب الودائع الفعلية، مع فتح حسابات جارية للمتمولين والمقترضين، والتعامل مع هذه الحسابات على أنها ودائع جديدة، مع أنها ليست ناشئة عن إيداع نقدي حقيقي، هو ما يؤدي إلى مضاعفة حجم النقود التي يتعامل بها البنك أضعاف ما يتوافر لديه من إيداعات حقيقية، وهذا ما يعرف بتوليد النقود أو خلق الودائع، و أتاح ذلك الفرصة للهواة والمغامرين والمقامرين والحاملين بالثراء السريع من دون بذل جهد أو عمل إلى ابتكار وإصدار أنواع جديدة من النقود الافتراضية بعيداً عن رقابة البنوك المركزية للدول.

مفهوم عملة Bitcoin المشفرة⁽¹⁾

هي عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالดอลลาร์ واليورو، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في

(1) عبد الفتاح محمد صلاح، موقع الاقتصاد العادل.

عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها. وقد تمت الإشارة إلى الـ Bitcoin أول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى «ساتوشي ناكاموتو» والبعض يتحدث عن أن الذي ابتكرها مجموعة من الطلبة الأيرلنديين يتخفون وراء هذا الاسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند «Peer- to- peer»، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقال أن الهدف من عملة البتكوين التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الويب أساليب النشر.

إصدار أو تعدين الـ Bitcoin

إذا كانت الدول تقصر إصدار عملتها الورقية على بنوكها المركزية فإن الإصدار الافتراضي للبتكوين أو ما يطلق عليه «تعدين الـ Bitcoin» يتم بواسطة «المعدنين»، وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم، ولكنها تتطلب وقتاً وكمبيوتر سريع بمواصفات عالية تسمح بتحميل «برنامج التعدين المجاني» أو Bitcoin Miner، بهذا البرنامج يُمكن حل عدد من الألغاز التي يحصل عليها المعدن من شبكة الـ Bitcoin ويسمونها خوارزميات - الخوارزمية هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما - بعد الانتهاء من حل الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة Bitcoin وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتعدين.

ضوابط إصدار الـ Bitcoin

كما أن طباعة العملات الورقية يخضع لضوابط حتى لا يحدث التضخم، فإن مبتكري عملة الـ Bitcoin لتجنب مخاطر التضخم حددوا سقف إصدارها بحوالي 21 مليون وحده حول العالم، تم إنتاج 14 مليون وحدة منها حتى

الآن، ومن المنتظر الوصول إلى كامل الإصدار خلال الفترة 2025 - 2030، حيث يتم في هذه الأيام إنتاج 25 Bitcoin حول العالم كل 10 دقائق، ويتم تقليص هذه الكمية إلى النصف كل 4 سنوات إلى أن يتم إنتاج آخر Bitcoin، وبعدها يمكن الحصول على الـ Bitcoin عن طريق الشراء فقط ولا يتم توليده من خلال التعدين، وليضمنوا ذلك وضعوا كودها بحيث تزداد صعوبة إنتاجها عن طريق التعدين، وذلك بتعقيد الخوارزميات المطلوب حلها كلما كثر عدد المعدنين مع مرور الزمن حتى يتوقف إصدارها تماماً.

وللتغلب على ندرة البتكوين إذا تحولت إلى عملة العالم في المستقبل كما يتوقع البعض فإن من ابتدعها جعلها قابلة للتقسيم إلى جزيئات أصغر تسمى «الساتوشي»، فكل بتكوين يحتوي على 100 مليون ساتوشي، وهو ما يسمح للقيمة الإجمالية لها أن تصل إلى أي رقم بما يلبي احتياجات العالم من النقود.

خصائص عملة الـ Bitcoin

- عملة تخيلية ليس لها أي وجود فيزيائي وليس لها أي قيمة فعلية.
- عملة غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة.
- تستخدم من خلال الإنترنت فقط وفي نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها.
- يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو بعمليات مشفرة عبر الإنترنت.
- عمليات التبادل التجاري تتم من شخص لآخر بصورة مباشرة دون حاجة لتوسيط البنك.
- لا يوجد حد معين للإنفاق أو الشراء كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
- عدم إمكانية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

الـ Bitcoin هو الأشهر وليس الأوحـد

الـ Bitcoin هو العملة التشفيرية الأكثر شهرة على شبكة الإنترنت، ولكنها ليست العملة التشفيرية الوحيدة حيث يتوفر حالياً ما لا يقل عن 60 عملة تشفيرية مختلفة منها 5 عملات على الأقل يمكن وصفها بالرئيسية بناء على عدد المستخدمين لها، واتساع بنية الشبكة التي تقبل التعامل بها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية التشفيرية بالعملات الورقية الأخرى، وجميع العملات التشفيرية الموجودة حالياً تستنسخ المصدر المفتوح لعملة البتكوين مع إدخال بعض التعديلات عليه ومن ثم إطلاق عملة جديدة، ومن أمثلة هذه العملات:

أ- Litecoin : إذا كان البتكوين هو الذهب فإن اللايتكوين هو الفضة، وتتميز عن البتكوين بأن عملية التنقيب أسهل.

ب- Novacoin : وهي تختلف عن باقي العملات التشفيرية في أنها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، وهو ما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين.

ج- Namecoin : تتميز بالندرية العالية حيث أن مجموع المصدر منها هو مليون وحدة فقط.

د- Peercoin : تمتاز البيركوين بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمن والضمانات لتجنب سوء معاملة المعدنين، وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية.

هـ- Feathercoin : وتتميز بقدرتها على ضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما أنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها.

الاعتراف الدولي وانتشار الـ Bitcoin

تعد ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسمياً بأن البتكوين نوع من النقود الإلكترونية، وهو ما يسمح للحكومة الألمانية بفرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين، في حين تبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب.

كما صدر مؤخراً حكم من قاضي فدرالي أمريكي بأن

البتكوين هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملية رسمياً بعد.

شركة «روبوكوين» ومقرها لاس فيجاس (مدينة كازينوهات القمار) ركبت أول جهاز صراف آلي ATM في العالم لعملة البتكوين في مدينة فانكوفر الكندية، لتصبح كندا هي أول دولة تحتضن مثل هذا الجهاز، وصرحت الشركة بأنها تزمع تركيب جهازين آخرين في وقت لاحق من هذا الشهر، أحدهما في مدينة كالاجاري الكندية، والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية وسيتم تركيب الجهاز الذي يطلق عليه اسم «Kiosk» في مدينتي سياتل وأوسطن الأمريكيتين، وهو يشبه إلى حد كبير جهاز الصراف الآلي التقليدي، ولكنه يضم مساحات ضوئية لقراءة وثائق إثبات الهوية الشخصية مثل رخصة القيادة أو جواز السفر لتأكيد هوية المستخدمين.

العملة الافتراضية الـ Bitcoin راج تداولها في الأشهر الأخيرة حول العالم باعتبارها أداة مالية يميل سعرها إلى التقلب، وهو ما يجعلها أداة لتحقيق أرباح بالمرهنة والمقامرة على تقلبات أسعارها في البورصة، وخاصة أن البتكوين الخارج عن وصاية أي سلطات مالية لأي دولة ارتفعت قيمته لأكثر من مليون مرة خلال 5 سنوات، حيث كان الدولار يساوي 1000 بتكوين عند صدوره سنة 2009، وتجاوزت قيمته الآن الـ 1090 دولار ليقرب من سعر الذهب، ويصل حجم تداول البتكوين حالياً إلى 15 مليار دولار، وهو ما جعل البتكوين يفرض حضوره ويكتسب شهرة واسعة في دول شرق آسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى الخليج هذا الشهر، بعد إعلان مطعم «ذي بيتزا جايز» في دبي إضافتها كخيار للدفع إلى جانب البطاقة الائتمانية والعملة النقدية لتصبح أول شركة في المنطقة تقبل هذه العملة الافتراضية.

مخاطر ومخاوف بشأن الـ Bitcoin

بالرغم من أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملة إلكترونية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن، وخاصة مع

تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة، إلا أن التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي، هذا بالإضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول. الأهم من هذا كله هو أن البتكوين عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لتعدد العمليات الحسابية اللازم إجرائها ليصبح المستخدم مُعدّناً ويحصل على الـ Bitcoin، وهذا الاحتكار يشكل تهديداً لمستقبل الاقتصاد العالمي نظراً لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم.

الذهب والدولار والـ Bitcoin

لقد استمر النظام النقدي الذي نشأ عن قرار مؤتمر «بريتون وودز» في العمل حتى سنة 1971، حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون عدم قبولها تحويل الدولار إلى ذهب، هذا القرار أدى إلى ارتفاع سعر أونصة الذهب إلى 600 دولار، وهو ما شكل ضربة قوية للدول التي باعت ذهبها واشترت به الدولار بسعر 35 دولار للأوقية. منذ هذا التاريخ اختفى النقد المسكوك من الذهب والفضة من التداول ولم تعد الدول تتخذهما نقداً، وتحويل معياري القيمة إلى معدنين يُقومان بالنقد الورقي الذي لم يكن له قيمة إلا بمقدار غطاءهما له! وفي سنة 1976 قرر مؤتمر «جاميكا» للإصلاح النقدي استبعاد

الذهب من النظام النقدي وعدم اتخاذه أساساً لتقدير قيمة العملات، وبهذا القرار تحول الذهب من نقد إلى بضاعة عادية.

هذا الذي حدث في الماضي القريب بشأن الذهب يجعلنا نطرح عدة أسئلة مشروعة:

- هل الـ Bitcoin كعملة إلكترونية افتراضية مشفرة على وجه الخصوص أو أي عملة إلكترونية أخرى ستكون النواة والذريعة لتوليد إرادة عالمية لفرض عملة موحدة على دول العالم على غرار ما حدث في مؤتمر «بريتون وودز»؟.
- هل سيكون الـ Bitcoin وسيلة الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من ديونها التي اقترضتها من العالم والتي تتجاوز 17 تريليون دولار، وذلك بعد أن يشتري العالم الـ Bitcoin مقابل أسعار مرتفعة بالدولار ثم تخفض الولايات المتحدة قيمته بعد ذلك؟.

- هل مع زيادة التعامل بالـ Bitcoin وتهافت المشتريين عليه سيتضاعف قيمته مرة أخرى كما حدث في الخمس سنوات السابقة، وبذلك تصبح الجهة المجهولة التي تقوم بإصداره أكبر من جميع السلطات المالية العالمية مجتمعة؟.
- هل الـ Bitcoin باعتباره أداة مالية مبتكرة للمراهنة والمقامرة على تقلبات الأسعار اللحظية في بورصات العالم سيتحول إلى فقاعة تسبب أزمة مالية عالمية جديدة؟.

- هل سيكون الـ Bitcoin سبباً في عودة العالم إلى النظام النقدي الذهبي باعتبار أن إصدار عملات مغطاة بأي وزن من الذهب حتى وإن كان 001، من جرام الذهب (واحد في الألف) أفضل من إصدار العملات بدون غطاء بالمرة أو بغطاء افتراضي تخيلي؟.

- هل شراء العالم للـ Bitcoin سيصبح فيلم سينمائي يحكي قصة أكبر عملية نصب في التاريخ؟.

أعتقد أن التفكير في إجابات لهذه الأسئلة يساعد في حماية الأشخاص والدول من خسائر وأزمات اقتصادية العالم غير مستعد لتحمل نتائجها.

أحداث اقتصادية.. مالية وعالمية



أحداث
اقتصادية

الاجتماع الثاني لكتلة المحافظين الأفارقة بمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

استضافت الخرطوم اجتماعات المحافظين الأفارقة بالبنك وصندوق النقد الدوليين في الفترة من 3 - 4 سبتمبر بقاعة الصداقة بالخرطوم بتمثيل كل من وزراء المالية والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية من دول القارة الإفريقية ، وبمشاركة منظمات إقليمية ودولية. ترأس وزير المالية الأستاذ بدر الدين محمود اجتماعات الكتلة الإفريقية لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الأفارقة (أفريكان كوكس).

ناقشت هذه الاجتماعات القضايا والموضوعات الاقتصادية والتنموية للقارة الإفريقية والتعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين في كيفية مساعدة هذه الدول في محاربة الفقر وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، حيث ركزت المذكرة التي رفعت لرئيس مجموعة البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي على:

- تمويل التنمية والنمو في إفريقيا.
- تمويل مشروعات البنية التحتية التحويلية الإقليمية في إفريقيا.
- التنوع والحصص والأصوات، وذلك بمراجعة عادلة للحصص والأصوات، حيث ظل تمثيل أفريقيا في هياكل صنع القرار العليا وبين العاملين في الصندوق ومجموعة البنك الدولي يكاد شبه معدوم.
- استضافة السودان لهذه الاجتماعات تمنحه فرصة لعكس قضايا الاقتصادية للمؤسسات الدولية بجانب إبراز أوجه التقدم الاقتصادي الذي حققه وتقوية وترسيخ علاقاته مع مؤسسات التمويل الدولية.



إعداد

أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

دخول كهرباء سدي أعالي عطبرة وستيت الشبكة القومية خلال أشهر

أن محطة كهرباء السد تتكون من أربع توربينات سعتها (320) ميغاواط. والجدير بالذكر أن سعة محطة الروصيرص (280) ميغاواط. وأوضح أن السد سيعمل على إمداد القضارف بالماء، حيث يتوقع أن تنتهي محطة مياه القضارف في العام 2016 والتي تنفذها وحدة تنفيذ السدود بتمويل من البنك الإسلامي جدة.

أعلن وزير الدولة المدير العام لوحدة تنفيذ السدود (م.) محمد حسن الحضري، دخول كهرباء سدي أعالي عطبرة وستيت الشبكة القومية مطلع العام 2015. وأعلن لدى زيارته موقع السد في سبتمبر 2014م، أن الأعمال الخرسانية قد شارفت على الانتهاء، كما أن نسبة الإنجاز العام في جسم السد والخط الناقل تجاوزت (80%). وأوضح

الخرطوم تستضيف المؤتمر العام لاتحاد التجارة والصناعة العربية بالدول العربية وانعقاد منتدى آفاق الاستثمار في الأمن الغذائي والثروة المعدنية في سبتمبر 2014

قضايا الإصلاحات المطلوبة في بيئة الاستثمار والأمن الغذائي، سبل إيجاد آلية مالية ومصرفية داعمة لمشروعات الاستثمار والأمن الغذائي، المشروعات والمبادرات الداعمة لتعزيز الاستثمار ودفع مبادرة السودان لتحويل الأمن الغذائي إلى واقع ملموس إلى جانب استعراض ومناقشة قضايا آفاق الاستثمار في الثروة المعدنية.

صاحب أعمال المؤتمر انعقاد المنتدى السنوي للمدراء والأمناء العامين للغرف العربية المشتركة.

تمت الإشارة إلى أن قانون الاستثمار السوداني لعام 2013 م يعد من أفضل قوانين الاستثمار الموجودة، مقارنة بالقوانين الاستثمارية الموجودة بدول الجوار، لتضمينه بنداً بإلغاء الرسوم والضرائب على العمليات الاستثمارية.

استضافت الخرطوم فعاليات الدورة 42 للمؤتمر العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية، وانعقاد منتدى «آفاق الاستثمار في الأمن الغذائي والثروة المعدنية بالدول العربية» التي نظمها الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني في سبتمبر 2014م.

وأوضح الأمين العام لاتحاد أصحاب العمل السوداني أهمية المؤتمر لما يمثله من دعم لجهود الاتحاد لجذب رؤوس الأموال العربية وإطلاع المستثمرين ورجال الأعمال من الغرف العربية وغرف التجارة العربية الأوربية المشتركة على جهود تحسين بيئة الاستثمار والفرص والمجالات الاستثمارية الواعدة بالسودان في مجالات تحقيق الأمن الغذائي والتعدين.

ناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل خلال جلساته تناولت

شعبة الفحم بأصحاب الصمل تناشد بفك حظر صادر فحم المسكيت

وظل السودان يحتل المرتبة (11) في التصدير قبل الحظر الذي فرض قبل (6) أشهر من الآن. وقال إن السودان كان ينافس روسيا والبرازيل واندونيسيا والصين وبيرو والهند في التصدير لدول الخليج.

كما أن العائد من صادر الفحم في العام 2013م بلغ حوالي (80) مليون دولار، مع العلم أن هنالك (3) آلاف طن من فحم المسكيت بالموانئ البحرية ببور تسودان في انتظار قرار الإفراج عنها من قبل السلطات المختصة.

يذكر أن هنالك توجيهاً بمنع تصدير الفحم فيما عدا المسكيت، وينتج السودان (27) نوعاً من الفحم أجودها فحم (الطلح) وسجل سعر الطن منه (450) دولار.

طالب عضو شعبة الفحم باتحاد أصحاب العمل السوداني «عبد المنعم أبو زيد صادق»، بفك صادر فحم المسكيت ووضع ضوابط من قبل الدولة يلتزم بها مصدرو الفحم. وقال إنهم يعانون من وقف صادر الفحم والذي تضرر منه أصحاب الشركات والمستثمرين من دول أخرى، بالإضافة إلى العمالة التي يقدر عددها بـ(60) ألف عامل. وذكر أن القرار القاضي بإيقاف الصادر جاء نتيجة لخلط فحم المسكيت بالطلح، داعياً وزير التجارة إلى ضرورة فرض عقوبة فردية على الجهة المصدرة للفحم المخلوط وعدم تعميم القرار، مشيراً إلى أن هذا القرار تضررت منه (72) شركة تعمل في هذا المجال. وقال إنهم كانوا يصدرون فحم المسكيت إلى تركيا ودول الخليج.

إنتاج السودان من الذهب

وضع سيطرتها على التعدين الأهلي ومخلفات التعدين وما تحققة من عوائد للدولة. ومن جانبه أعلن وزير المعادن أن إنتاج الذهب في النصف الأول من العام 2014م بلغ (34) طناً منها (29) طناً من التعدين الأهلي والبقية من الشركات التي تعمل في مجال التعدين، مؤكداً أن وزارته ستضع سيطرتها تماماً على التعدين الأهلي حتى نهاية العام 2014، بجانب تجوید الأداء في قطاع التعدين الأهلي والحديث والحد من مخلفات التعدين، والعمل على ضبط التعدين التقليدي بغرض تنظيمه والسيطرة عليه ومعرفة حجم الإنتاج منه.

أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني السيد/ بدر الدين محمود عباس أن الذهب يشكل المورد الأول بالنسبة للصادرات السودانية وتأتي بعده صادرات الثروة الحيوانية والصادرات الزراعية مثل (السمسم)، يعد الذهب المصدر الأساسي في القطاع الخارجي، مبيناً أن الاجتماع الذي تم عقده في سبتمبر من العام 2014م مع وزارة المعادن يأتي في إطار التعاون والتنسيق بين وزارة المالية وبنك السودان ووزارة المعادن، فيما يتعلق بتحصيل العوائد وسياسات صادر قطاع التعدين، وأكد وزير المالية على وزارة المعادن

مناطق لوجستية وبورصات سلمية بين مصر والإمارات قريباً

إفريقيا وآسيا. التقى ممثلي الوفدان لبحث سبل التعاون بين الوزارة والشركة في مجالات مشروعات تجميع وتخزين الحبوب وإقامة المناطق اللوجستية والاستثمار الزراعي وتداول الحبوب. وأشار الوزير المصري إلى أن هذه المشروعات سوف تقام على محور قناة السويس الجديد، وسوف تؤدي إلى جذب الاستثمارات العربية والعالمية وتخلق الآلاف من فرص العمل وتدفع عجلة الاقتصاد القومي. وقال رئيس المجموعة الإماراتية إن هذه المشروعات ستدعم وتقوي الروابط العربية من خلال مصالحها المشتركة.

تدرس الحكومتين المصرية والإماراتية، إقامة تحالف في مشروعات المناطق اللوجستية وإنشاء المراكز والبورصات السلعية لتجميع وتداول الحبوب. وأعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية في بيان، أن الوزير خالد حنفي، بحث مع وفد إماراتي إقامة تحالف في مشروعات المناطق اللوجستية وإنشاء المراكز والبورصات السلعية لتجميع وتداول الحبوب والتعاون في تصدير واستيراد المواد الغذائية سواء الخاصة بمنتجات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية أو المنتجات المصرية عموماً وذلك للمنطقة المحيطة أو دول

الكويت تبدأ إصلاح المالية العامة بالتعاون مع البنك الدولي

وقال الوزير إن البرنامج يهدف إلى استحداث أدوات قياس حقيقية لبيان المركز المالي والأثر الناتج عن الإنفاق السنوي والعائد الحقيقي من الإنفاق العام، حيث إن التقارير المالية تعد وفقاً للأسلوب التقليدي التي توضح ما تم إنفاقه على مستوى أبواب المصروفات دون إيضاح المشاريع والبرامج والأعمال التي تم إنجازها. وأضاف الصالح أن البرنامج سيؤدي إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية لتنفيذ المشروعات والأعمال المدرجة بخطة الجهة الحكومية السنوية، وسيتم ذلك وفقاً لمنهجية واضحة تسهم في ضبط وترشيد الإنفاق العام، وتقدير التكلفة الحقيقية، وبيان نقاط الضعف والقوة في إدارة الأموال العامة.

كشف وزير المالية الكويتي، أنس خالد الصالح، أن وزارة المالية أعدت بالتعاون مع البنك الدولي برنامجاً لإصلاح الإدارة المالية للدولة، موضحاً أن البرنامج المعد يهدف إلى العمل على تعبئة الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية. ولفت الصالح إلى أن برنامج إصلاح الإدارة المالية يسهم في تعظيم المردود من الإنفاق العام، وذلك من خلال حصر وتحديد أولويات القضايا الهامة والحيوية واقتراح المنهجيات الفاعلة لتنفيذها، كما يتيح لوزارة المالية إيجاد أدوات قياس ومتابعة للإنفاق العام.



إعداد

حنان محمد الحسن

إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007 م
سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2014 م
سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46.0)	(42.7)
2013			
مارس	287.6	302.2	273.6
	(47.9)	(48.1)	(47.7)
يونيو	294.8	310.2	279.9
	(27.1)	(27.6)	(26.6)
سبتمبر	330.2	347.0	313.8
	(29.4)	(30.5)	(28.4)
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
يناير	381.1	400.2	263.1
	(40.9)	(41.0)	(41.0)
فبراير	386.0	409.0	363.7
	(37)	(39.2)	(34.8)
مارس	390.2	413.4	368.5
	(35.7)	(36.8)	(34.7)
أبريل	400.2	426.5	375.5
	(37.7)	(40.0)	(35.6)
مايو	410.0	439.6	381.9
	(41.2)	(43.3)	(39.2)
يونيو	428.3	459.8	398.4
	(45.3)	48.2	(42.3)
يوليو	448.9	488.9	410.3
	(46.8)	51.9	(41.3)
أغسطس	462.2	502.6	423.2
	(46.4)	52.4	(39.9)
سبتمبر	459.5	497.2	423.1
	(39.2)	43.3	(34.8)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2014)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
مارس	4.3980	4.4200
يونيو	4.3980	4.4200
سبتمبر	4.6875	4.7109
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
يناير	5.6816	5.7100
فبراير	5.6816	5.7100
مارس	5.6816	5.7100
أبريل	5.6816	5.7100
مايو	5.6816	5.7100
يونيو	5.6816	5.7100
يوليو	5.6816	5.7100
أغسطس	5.6816	5.7100
سبتمبر	5.6857	5.7142

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2014)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
مارس	5.5899	5.6560
يونيو	5.5482	5.5759
سبتمبر	5.6760	5.7043
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
يناير	5.9254	5.9549
فبراير	5.9254	5.9550
مارس	5.9285	5.9582
أبريل	5.9293	5.9590
مايو	5.7598	5.7885
يونيو	5.9293	5.9590
يوليو	5.9837	6.0136
أغسطس	5.9861	6.0161
سبتمبر	6.0387	6.0688

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2014)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
مارس	5.6360	5.6662
يونيو	5.5506	5.5784
سبتمبر	5.7000	5.7285
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
يناير	5.9355	5.9652
فبراير	5.9355	5.9652
مارس	5.9355	5.9652
أبريل	5.9355	5.9652
مايو	5.9355	5.9652
يونيو	5.9355	5.9652
يوليو	5.9896	6.0195
أغسطس	5.9960	6.0259
سبتمبر	6.0449	6.0751

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005 - 2014)

مليون جنيه

البيان	2014												2005							
	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	ديسمبر	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	ديسمبر	2005
عرض النقود	74,614.8	75,379.0	73,823.8	72,614.5	72,150.8	70,882.0	69,601.7	68,754.2	66,445.7	58,663.3	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4			
العملة لدى الجمهور	20,589.4	23,073.6	20,820.1	20,577.4	20,184.2	19,902.2	19,373.9	18,870.6	19,178.4	16,751.5	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4			
الودائع تحت الطلب	19,564.8	17,885.2	19,240.0	18,795.7	18,917.2	18,194.5	17,710.6	16,918.6	16,486.9	14,241.9	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6			
شبه النقود	34,460.6	34,420.2	33,763.7	33,241.4	33,049.4	32,785.3	32,517.2	32,964.9	30,780.4	27,669.9	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4			
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	86,372.1	84,327.3	84,051.6	82,436.1	82,057.4	80,799.8	79,183.1	79,172.1	77,479.8	67,049.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.281	16,979.7			
إجمالي التمويل المصرفي	41,635.0	41,512.7	40,842.3	40,638.0	40,392.6	39,775.9	39,163.7	38,185.0	37,657.1	30,482.8	22,867.1	20,599.4	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1			
إجمالي الودائع المصرفية	51,853.0	50,193.5	50,740.7	49,493.2	49,447.3	48,472.2	47,496.4	46,806.5	44,533.3	39,919.9	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,499.6			
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	26.2	23.7	26.1	25.9	26.2	25.7	25.4	24.6	24.8	24.3	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7			
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	27.6	30.6	28.2	28.3	28.0	28.1	27.8	27.4	28.9	28.6	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7			
شبه النقود / عرض النقود %	46.2	45.7	45.7	45.8	45.8	46.3	46.7	47.9	46.3	47.2	40.6	43.9	43.1	40.6	42.3	41.2	41.6			
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	80.3	82.7	80.5	82.1	81.7	82.1	82.5	81.6	84.6	76.4	81.7	77.6	85.1	89.3	90.3	87.8	73.2			
المصدر: بنك السودان المركزي																				

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2005	676.0	839.3	301.7	2,017.8	1,756.1	584.6	46.9	157.0	1,309.6	7,689.1
ديسمبر 2006	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	1,038.6	103.3	413.9	2,942.4	11,139.6
ديسمبر 2007	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	1,012.2	69.8	534.0	3,600.3	12,998.5
ديسمبر 2008	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	1,048.2	52.0	830.5	4,363.3	14,961.1
ديسمبر 2009	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	1,136.1	363.5	1,238.3	5,313.6	18,163.5
ديسمبر 2010	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	965.5	334.7	1,730.9	6,779.6	20,599.4
ديسمبر 2011	2,673.9	2,481.0	685.6	2,374.6	3,286.9	1,208.7	158.02	2,213.5	7,784.9	22,867.1
ديسمبر 2012	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
2014										
يناير	5,295.3	6,094.3	1,166.7	2,432.5	3,529.9	3,778.6	224.9	4,289.8	11,373.0	38,185.0
فبراير	5,269.0	5,949.7	1,184.6	2,442.9	3,506.1	4,017.6	230.8	4,783.0	11,780.1	39,163.7
مارس	5,135.1	6,190.7	1,263.5	2,476.7	3,482.3	4,037.0	233.8	4,888.6	12,068.3	39,775.9
أبريل	4,968.7	6,141.2	1,380.7	2,360.6	3,767.2	4,118.4	256.7	5,025.8	12,373.3	40,392.6
مايو	5,140.7	5,969.6	1,407.7	2,346.6	3,744.4	3,952.1	262.2	5,236.4	12,578.4	40,638.0
يونيو	5,432.5	5,967.3	1,426.9	2,282.9	3,818.1	4,030.0	276.7	5,023.2	12,584.7	40,842.3
يوليو	5,782.1	5,925.1	1,427.8	2,340.0	3,813.1	3,983.7	296.9	5,090.3	12,853.8	41,512.7
أغسطس	5,810.6	5,878.4	1,406.2	2,338.8	3,709.9	4,027.3	460.6	5,027.7	12,975.5	41,635.0
سبتمبر	6,101.3	6,125.7	1,462.9	2,188.4	3,627.8	3,930.2	532.6	5,047.6	13,390.6	42,407.2

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن
المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الصيغة
	يوليو - سبتمبر ***	يناير - مارس	ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	
المراجعة	5,071.6	4,408.6	18,012.7	12,021.9	14,312.9	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	3,010.3	
%	50.7	52.1	53.3	49.9	61.4	51.9	52.3	47.0	58.1	43.3	
المشاركة	863.2	1,058.3	3,740.7	2,636.9	1,548.5	1,981.9	1,641.4	1,769.3	2,116.5	2,143.0	
%	8.6	12.5	11.1	10.9	6.6	9.0	10.5	12.1	13.0	30.8	
المضاربة	415.0	339.9	1,772.9	1,296.3	1,424.7	1,480.0	956.0	876.4	497.6	292.3	
%	4.2	4.0	5.2	5.4	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	4.2	
السلم	503.5	72.0	665.3	459.8	174.8	257.6	349.6	290.7	81.7	145.2	
%	5.0	0.9	2.0	1.9	0.7	1.2	2.2	2.0	0.6	2.1	
المقاولة	1,644.3	1,394.0	3,929.5	2,160.1	1,952.2	2,295.6	1,005.6	0.0	0.0	na	
%	16.4	16.5	11.6	9.0	8.4	10.4	6.4	0.0	0.0	na	
الاجارة	28.4	70.0	331.2	89.6	35.8	52.2	24.8	0.0	0.0	na	
%	0.3	0.8	1.0	0.4	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	na	
الاستصناع **	3.6	16.7	32.4	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	
%	0.0	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	
القرض الحسن **	148.5	18.2	99.6	125.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	
%	1.5	0.3	0.3	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	
أخرى *	1,320.0	1,086.6	5,238.2	5,292.7	3,880.3	4,566.1	3,496.0	4,845.2	3,061.5	1,362.9	
%	13.2	13.9	15.5	22.0	16.6	20.7	22.3	33.0	24.3	19.6	
المجموع	9,998.1	8,464.3	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	6,953.7	
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** إضافة القرض الحسن والاستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

*** بيانات أولية

مليون جنيه

العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القطاع
يوليو- سبتمبر**	يناير-مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	
1,555.5	680.1	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1	الزراعة
15.6	8.0	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2	%
1,090.8	1,118.1	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5	الصناعة
10.9	13.2	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9	%
429.4	402.3	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5	الصادر
4.3	4.8	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9	%
416.8	834.4	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0	النقل والتخزين
4.2	9.9	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0	%
0.0	0.0	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4	التنمية الاجتماعية**
0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.6	%
1,422.8	1,392.5	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6	التجارة المحلية
14.2	16.5	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5	%
274.3	113.3	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الطاقة والتعدين
2.7	1.7	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
922.5	1,401.6	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التشييد
9.2	16.6	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
836.4	803.3	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الاستيراد
8.4	9.5	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
3,049.6	1,718.7	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6	أخرى *
30.5	20.3	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9	%
9,998.1	8,464.3	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الاخرى بدءاً من يناير 2012

*** بيانات أولية